

بحث / دراسة حول التكوين الصحفي في تونس

مشال لوروا

أعد هذه الوثيقة خبير مستقل في إطار برنامج دعم وسائط الاتصال بتونس ميديا- آب الذي يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين (كابجك)، ويدعمه تألف يشارك فيه كل من: بارتيسيب و فرنسا ميديا موند و دويتشه فيله، وأنسا والمادة 19.

ومحتوى الوثيقة هو مسؤولية الخبير وحده، ولا يلزم في شيء الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه ولا المركز الإفريقي أو مختلف أعضاء التألف.

تمهيد

يندرج هذا البحث / الدراسة في إطار برنامج المساندة للمؤسسات الإعلامية التونسية المعروف بـ «البامت ميديا» أو « Pamt -media up » التابع للاتحاد الأوروبي، والذي يتولى التصرف فيه ووضعه موضع التنفيذ المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين « CAPJC » مستفيدا في ذلك من المساعدة الفنية التي يقدمها مجمع « Particip » وهو يضم «فرانس-ميديا العالم» France médias monde ، « دوتشي فلي » Deutsche Welle، «أنسا» Ansa و «أرنيكل 19 تونس» Article 19 Tunisie.

وقد تم إنجاز هذه الدراسة من قبل خبير مستقل كان تحوّل خُصيصا إلى تونس فيما بين أكتوبر وديسمبر 2017، ولا يلزم مضمون هذه الدراسة إلا صاحبها وبالتالي لا تلزم في شيء الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ولا المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والإتصاليين CAPJC وغيره من شركائه في مجمع « PARTICIP ».

ويتوجه صاحب الدراسة بخالص الشكر إلى كل من التقى بهم لما لمسه لديهم من استعداد ورحابة صدر ولإسهاماتهم القيّمة، وخاصة أسرة معهد الصحافة وعلوم الأخبار بإدارة حميدة البور. ويخصّ بالذكر سميّر الزراعي ونسرين السلامي لما خصّصاه من وقت وبذلاه من جهد طيلة هذا البحث، ويعتذر صاحب الدراسة مسبقا عن كل سهو أو خطأ رغم الحرص على تفادي ذلك، لأنه في مشهد اتصالي متحرك إلى أبعد الحدود كما هو الشأن في تونس، فإنه سرعان ما تفقد المعلومات الحينية كل صلاحية لتلاحقها وتجاوز بعضها البعض باستثناء ما هو نصوص قانونية وترتيبية سارية عند إنجاز هذه الدراسة.

ختاما فإن اعتماد صيغة المذكر -في النص الفرنسي- إنما هو من باب التخفيف ولا من باب التمييز بين الجنسين.

«إنَّ كلَّ وضعيّة، سواء في الجزائر، أو تونس، أم فرنسا، إنما تحمل في طياتها تقاليد خصوصية، لكن هذا لا يعني نسبية القيم الإنسانية والاجتماعية لطابعها الكوني. فهذه القيم بالذات هي التي تؤسّس للصحافة وقوامها الحرية الشخصية، مسؤولية أجهزة الإعلام إجتماعيًا، طبيعة البحث العلمي الديمقراطية وبت الحقيقة وكلّها من القيم الكونية التي تنبني عليها الصحافة.»

محمد علي الكمبي مدير معهد الصحافة وعلوم الأخبار

(فيفري / ديسمبر 2011)

لابراس 4 نوفمبر 2011

5 ملخص
6 خمسة وعشرون مدخلا لتعميق التفكير
10 إطار الدراسة
10 السياق
11 الأهداف
12 مجال التحليل
13 مقارنة منهجية
14 نقاط القوة والضعف
16 خارطة القطاع وأطرافه
16 طرف تاريخي يفقد انفراده بالتكوين الصحفي
19 المنافسة المغلوطة
22 سلطة الإشراف: التشتت
23 تمشّ تعديل ثنائي
25 التدايعات الثلاثة للمرحلة الانتقالية العسيرة
25 التدايعات الهيكلية
25 المؤثرات السلبية لكثافة الطلبة
29 تمويلات ظرفية محدودة مع غزارة الموارد البشرية
30 «صدمة بولونيا»
31 إكراهات نظام الإجازة / الماجستير / الدكتوراه (أمد)
33 فرص جديدة غير مستثمرة
37 صدمة التحول الديمقراطي
38 مفارقات المساعدات الدولية
40 رهان « الحرفية المفقودة»
40 خطر الانغلاق
41 صعوبة استعادة الشرعية
42 من أجل استعادة الحماسة
46 ملحق 1 / من هو الخير مشال لوروا ؟
48 الملحق 2 / قائمة في الاتصالات
52 ملحق 3 / المراجع والمواقع الإلكترونية
56 الملحق 4 / نظام الدراسات بمعهد الصحافة سنة 1998
60 برنامج دعم قطاع الاعلام في تونس

ملخص

تم إنجاز هذا البحث / الدراسة حول التكوين الصحفي في تونس في إطار برنامج الدعم للمؤسسات الإعلامية التونسية (Pamt-media up) الممول من قبل الاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى «تعزيز حرفية القطاع الإعلامي في تونس وضمان بث مادة إخبارية مستقلة وتعددية قوامها حرية التعبير» خاصة بتوفير الخبرات.

وطبقا للمرجعية والأهداف المضبوطة، تم إنجاز هذا البحث / الدراسة بالتعاون الوثيق مع معهد الصحافة وعلوم الأخبار، باعتبارها المؤسسة الأكاديمية المرجعية في مجال التكوين الصحفي الأساسي في تونس. وهناك برامج أخرى لفائدة هذه المؤسسة في إطار «البامت- ميديا أوب» Pamt-media up، فضلا عن صفقة من التجهيزات السمعية- البصرية في شكل هبة.

واتسع حقل هذه الدراسة إلى كل ما هو تكويني في مجال الاتصال والاختصاصات ذات العلاقة في الملتيميديا والسمعي-البصري وإلى مؤسسات تعليم اللغات التي توفّر الاختصاص «الصحفي»، وقد أظهرت دراسة ميدانية أنّ هذه المؤسسات توفّر هي أيضا تكوينا لصحفيّ المستقبل وإن لم تتوفر بما فيه الكفاية المعطيات اللازمة حول الوافدين الجدد على المهنة.

في الجزء الأول تقديم لأهم الأطراف ذات العلاقة بالتكوين الصحفي مع التوسع تاريخيا بالعودة أكثر ما يمكن إلى الوراء، والتوقف خاصة عند معهد الصحافة وعلوم الأخبار، المؤسسة التاريخية التي فقدت انفرادها بدور التكوين، فلم تعد المؤسسة الوحيدة التي تضطلع بهذا الدور، وفي الواقع فإن الأمر لا يعدو أن يكون من باب التنافس المغلوط مادام الطرف التاريخي الذي هو معهد الصحافة وعلوم الأخبار هو الذي يضطلع بدور التعديل. أما المحاور الموالية من هذه الدراسة فتخصّ نوعية ما تقدّمه هذه المؤسسات على مستوى التكوين الصحفي من حيث الهيكلية والديمومة، والاستراتيجيات، وذلك من خلال الانكباب على الهزّات التي مرت بها هذه المؤسسات وإن بدرجات متفاوتة، ويمكن إجمالها في ثلاث هزّات، الأولى ذات ارتباط بطبيعة نظام التعليم العالي في تونس، والثانية ذات ارتباط بمسار «بولونيا» أو ما يعبر عنه بـ «le choc de Bologne»، وهو المسار الذي لم يغيّر جذريا فقط الدرجات. أمّا الهزّة الثالثة فهي مرتبطة بالتحول الديمقراطي المنبثق عن أحداث 2011 وما عقبها من نوايا «لبسط الهيمنة من جديد»، على حد تعبير مجلة «السياسة الإفريقية» Politique Africaine.

أما الجزء الأخير من هذه الدراسة فهو يحمل عنوان «رهان الحرفية المفقودة»، ويتعلق الأمر بتقييم مدى تطابق التكوين مع الحاجيات الراهنة والمستقبلية في مجال الإعلام مع تحليل العلاقات التفاعلية مع المهنة.

ويفتح هذا الجزء من الدراسة آفاق إصلاحات ممكنة وذلك بـ:

- تمكين الجامعات والمعاهد ذات العلاقة بتكوين صحفيي المستقبل من إستراتيجية واضحة تتجاوز هاجس الإمكانات المتوفرة لتكون متجهة نحو أهداف أبعد هي نوعية الكفاءات المستقبلية.
- تطوير أدوات التقييم في اتجاه مرافقة أفواج الخريجين واندماجهم في سوق الشغل.
- إدخال ديناميكية جديدة في حقل البحوث التطبيقية لتكون ملتصقة بمختلف الاختصاصات الصحفية وحاجيات القطاع المستقبلية.

على هذا الأساس، تقترح هذه الدراسة 25 مدخلا من مداخل التفكير التي يمكن أن تعتمدھا الأطراف المعنية لتعميق النظر وإعادة الحماسة والأمل بما يمكّن القطاع من أن يعيد اكتشاف ذاته، في هذه المرحلة الحرجة التي يمرّ بها. والمقترحات المقدمة هي بمثابة الدعوة إلى التحاور في اتجاه استنباط ما يتعين استنباطه من أدوات الإصلاح.

خمس وعشرون مدخلا لتعميق التفكير

1. في ضوء جاذبية الماجستير المهنيّ مع اختصاص أو اختصاصات موازية « MP cross-média » بالنسبة للطلبة والمشتغلين من أصحاب المؤسسات الإعلامية على حدّ السواء، وعلى ضوء تجارب أخرى على مستوى المناظرات الانتقائية، فقد يستفيد معهد الصحافة وعلوم الأخبار من بعث ماجستير مهني يكون مفتوحا في أغلبيته في وجوه طلبة باقي الشعب، وبذلك يجذب خيرة الطلبة المتفوقين المتكونين في مختلف معاهد البلاد وجامعاتها.

2. قد يكون من المفيد لمراكز التكوين الصحفي مراجعة نظام المناظرات بتنوع مواد الاختبارات بإضافة اختبار شفاهي لمعرفة مؤهلات المترشحين مثلما هو الشأن بالنسبة إلى شهادت الماجستير.

3. مراكز التكوين الصحفي مدعوة إلى التفكير في إمكانية إعادة توزيع جداول التكوين الزمنية بإضافة ساعات مسائية أو في نهاية الأسبوع بطريقة تأخذ في الاعتبار الأعداد المتزايدة من المهنيين المقبلين على هذه المراكز، خاصة في مستوى الماجستير. ومن شأن تعديل الجداول الزمنية إحكام التصرف في المعدات والتجهيزات.

4. في ضوء التوجه المستقبلي لتعزيز مكانة الجهات المحورية، يمكن لجمعيات قدامى مؤسسات التعليم العالي في اختصاص الإعلام، أن تأخذ على عاتقها تعبئة بعض الموارد المالية من تبرعات أعضاء هذه الجمعيات ورصدها في شكل مساعدات استثنائية لفائدة أحد طلبة الجهة أو أكثر من الطلبة المتفوقين، لتمكينهم من مواصلة تعليمهم في تونس العاصمة.

وفي نفس هذا التوجه، يمكن للمؤسسات التعليمية المعنية بالتكوين الصحفي أن تبادر بتكثيف الرحلات الدراسية والتربصات المهنية في مختلف الجهات، كما يمكن لهذه المؤسسات المبادرة بالدخول في مفاوضات مع أحد البنوك لمنح قروض بشروط ميسرة لفائدة الطلبة ليتسنى لهم بذلك اقتناء المعدات الأساسية

لصحفيي المستقبل (حاسوب محمول، آلة تسجيل فيديو، أو صوتي...) اعتبارا إلى أن التكوين (والتكوين الذاتي) وحذق تقنيات المهنة تعود إليهم اليوم بالأساس.

5. يتعيّن ربّما على مراكز التكوين الحرص على تعزيز الكفاءة البيداغوجية لسلك التدريس من حيث مزيد الإلمام بالمستجدات التكنولوجية طبق ما يستوجبه منوال تكوين المكونين لفائدة الصحفيين المحترفين.

6. يمكن الاستفادة مما بادرت به رئاسة جامعة منوبة من حيث السماح بأن يتناوب إطار التدريس بين مختلف المؤسسات والأقسام والشعب الراجعة لها بالنظر، ومثل هذه الحركية من شأنها أن توسّع دائرة التكوين في المجال الإعلامي، فلا يبقى متوقفا على ذاته، فتحصل الاستفادة بالتالي من اختصاصات وكفاءات متنوّعة، وفي المقابل يجري دم جديد في اختصاصات أخرى تستفيد بدورها من الإضافة التي يمكن أن تتأق لها من علوم الأخبار والاتصال. ويمكن أن يعكس ذلك إيجابا، بصفة خاصة، في المجالات التخصصية التي تشكو نقصا فادحا.

7. لاشك أن التجهيزات الجديدة الموضوعية على ذمة معهد الصحافة وعلوم الأخبار في إطار برنامج دعم المؤسسات الإعلامية التونسية من شأنها أن تمكّن من إعادة النظر في طرق التصرف في اتجاه المزيد من المرونة في انسجام مع المستجدات البيداغوجية. ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالتجهيزات السمعية البصرية ونوادي الأنشطة البيداغوجية الجانبية التي يتولأها طلبة المعهد والتي تشكّل بحق ورشات إنتاج حقيقية، وفي أغلب الأحيان مسالك مهنية جيّدة من حيث توفير المؤهلات المطلوبة في سوق الشغل»¹.

في ظل انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي، فإنه من المهم استنباط طرق جديدة (Cours en construction, incubation de projets) مع التعاهد الدوري على المستوى البيداغوجي لفائدة المكونين.²

8. وفق توصيات الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال (PINRIC) والسياسة المتبعة منذ بضعة سنوات، فإنه يتعيّن مواصلة هذه السياسة بالحد من قبول الطلبة الجدد في معهد الصحافة وعلوم الأخبار.

9. يمكن الاكتفاء- في معهد الصحافة- بشهادة عليا في اختصاص وحيد، هي الصحافة في مستوى الإجازة licence أو الماجستير على حد السواء، حتى لا تتشتت الجهود فيتسنى التركيز على مراجعة محتويات التدريس.

10. على صعيد البحث العلمي، فما من شك أن معهد الصحافة مدعو إلى إعادة الديناميكية إلى هذا الحقل تجسّما للمختبر متعدّد الاختصاصات الذي يطمح إليه، ولا يكون ذلك إلا بالتقيد بالصرامة العلمية وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها من حيث الشفافية والديمقراطية والمشاركة الواسعة، ولاشك أن مجلة علمية بأتم معنى الكلمة تفرض نفسها ومعها هيئة علمية للقراءة الثنائية والتقييم وبذلك يسترجع المعهد مكائنه وشرعيته في مجال البحث العلمي.

1 مثال ذلك على سبيل الذكر نوادي «الإذاعة» و « Presse plus » في المعهد العالي للدراسات التجارية التابع لجامعة قرطاج، وهي من الأمثلة التي تجسّد أهمية الهياكل غير الرسمية في الاضطلاع كذلك بالدور التكويني الموكول عادة إلى المؤسسات الرسمية وعادة ما يؤهل ذلك إلى التشغيل في المؤسسات الإعلامية Voir notamment Frederic filloux, Rethinking journalism schools from the ground up (part 1) ...2017 <http://bit.ly/1BuDCQO>

11. اعتبارا إلى ما يتصف به مستوى التكوين من ثغرات في مستوى طلبة الإجازة licence فإنه بات من الضروري سدّ هذه الثغرات وتجاوزها بضمان ثقافة عامة متينة، وبالتالي من المتأكد ألا يبقى مستوى الماجستير مجرد درجة تخصص، بل يجب أن تكون في صميم برامج التكوين الصحفي، بمعنى أن تكون الماجستير في الصحافة مستقبلا مفتوحة في الآن نفسه على اختصاصات الاستقصاء، الإعلام السمعي البصري والإعلام متعدد الوسائط multimédia لتحصل بذلك الاستفادة القصوى من التقاليد والممارسات الإيجابية المسجلة في الأعوام الأخيرة في المجال.

12. اعتبارا إلى أهمية التربصات المهنية في مسار الطلبة العلمي فإنه يتحتم تعزيز التأطير في هذه المرحلة الحاسمة من حياة الطالب بما يزيد في حظوظ الاندماج في الحياة المهنية وهو ما يستوجب أن تكون وظيفه «مدير التربص» موضوع علاقة تعاقدية يكون فيها التنصيب بدقة ووضوح على ما لكل طرف من تعهدات والتزامات.

13. تعزيزا للروابط مع المحيط المهني، فإنه في إمكان معهد الصحافة إعادة تركيز «مجلس المعهد» إضافة إلى «المجلس العلمي» مثلما كان نصّ عليه مرسوم 1973 على أن تكون تركيبة هذا المجلس من المهنيين في أغلبيتها وعلى أساس أن تعكس تمثيلية المجلس في مجملها، الهياكل الجديدة المنبثقة عن فترة ما بعد 2011.

14. ضمانا للنجاعة القصوى، يتعين أن تكون جلسات التشاور البيداغوجي مشفوعة بمحاضر جلسات توزّع وتناقش.

15. يتعيّن على مؤسسات التعليم العالي المعنية أن تعمل على المواكبة الدائمة لفرص التجديد البيداغوجي التي توفرها مسارات التكوين المتعدّد الجوانب وفق أُمُودج التكوين بالتناوب.

16. تمثينا للروابط بين المؤسسات وتعدّد الاختصاصات ذات العلاقة المباشرة بالمهنة الجديدة، الرقمية بالخصوص، يمكن لمؤسسات التعليم العالي المعنية بالتكوين الصحفي أن تسعى إلى تشكيل لجان قطاعية مشتركة على الصعيد الوطني للتظير والمعادلة بين مسارات التكوين.

17. ضمانا لأوفر حظوظ تشغيل خريجها، يمكن لمؤسسات التعليم العالي المعنية تركيز هياكل لتتبع المسارات الدراسية والعلمية والتصديق على الكفاءات.³

وفي إمكان مثل هذه الهياكل أن تنظّم لقاءات لفائدة المشغلين والطلبة وأصحاب الشهادات في شكل ورشات أو حصص تدريب على الحوارات والاختبارات التي يتمّ على ضوئها إثبات المؤهلات والجدارة بالشغل.

18. كل إعادة بناء تتطلب عملية جرد للماضي، ويمكن أن تشكّل احتفاليات معهد الصحافة وعلوم الأخبار بذكرى تأسيسه الخمسين مناسبة لعملية الجرد هذه، بصورة تشاركية وتعددية، بعيدا عن التشنجات، وذلك تباديا لأية أزمة، شبيهة بالأزمات المؤلمة التي شهدتها المعهد بالأمس القريب.

19. على أهم الأطراف في مجال التكوين، والتي تعتمد على المساعدات الدولية في عمليات تجديد التجهيزات والمعدّات، أن تضبط مسبقا في وثيقة توجيهية استراتيجيه، حاجياتها وبذلك يتسنى لكل ممول خارجي أن يساهم في مجال معيّن ضمن مشروع المساعدات الإجمالي، وبهذه الطريقة يمكن الحد أو التقليل

من مخاطر تشتت الجهود أو ازدواجية المساعدات. ومن جهتها تأخذ الأطراف الخارجية الممولة في الاعتبار ما يحتاجه قطاع التكوين في مجمله.

20. في سياق إعادة تشكيل تركيبة الأطراف الموكول إليها إسناد بطاقة الصحفي المهنية يتعين مزيد التحري في ملفات طالبي «البطاقة الحمراء» على أساس الاهلية، وبعبارة أخرى، المطلوب المزيد من الشفافية حتى تكون المعطيات مطابقة حقيقة للواقع فيتسنى على ضوئها إجراء الدراسات الميدانية المطلوبة بالنسبة لمجمل المهنة.

21. فيما يخص مختلف المسائل المتصلة بالقطاع فإن معهد الصحافة هو المؤهل أكثر من غيره للإدلاء بدلوه في الفضاءات العامة في اتجاه إبراز أهمية الرسالة التي تضطلع بها الصحافة، وهذه من المهمات التي دأب على الاضطلاع بها بعض الأساتذة، بصفة فردية، دون أن تكون للمعهد أية استفادة من ذلك، على أنه في إمكانه الدعوة إلى ندوة سنوية يشارك فيها أهل المهنة ويدور فيها النقاش حول «الممارسات الجديدة في الإعلام» على غرار ما دأب عليه معهد الصحافة والعلوم السياسية في فرنسا، بالشراكة مع معهد الصحافة بكومبيا.

22. إن الثغرات والنقائص التي تعاني منها أجهزة الإعلام وهيكل التكوين على حدّ السواء تجعل من المتأكد والمستعجل الدعوة إلى جلسات في مستوى إطارات التسيير تكون مفتوحة لمجمل مكونات القطاع لرسم أفضل سبل إعادة الأمل والحماسة، ومثل هذه المبادرة يمكن أن تضطلع بها، تنافسا وبالشراكة، النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وأصحاب المؤسسات الإعلامية تمهيدا للقانون الإطاري الجديد حول القطاع.

وعلى هذا الأساس يتعين إجراء مسح دقيق شامل للمهنة (في شكل خارطة وطنية للصحفيين بمختلف أصنافهم)، ودراسة المسارات الخاصة بكل قداماء الطلبة ودراسة ثالثة حول حاجيات المؤسسات الإعلامية وتكون هذه الدراسات الثلاث بمثابة التمهيد للمستقبل.

23. أصبح من المتأكد في مجال التكوين الصحفي أن يحلّ منطلق الكفاءات محل منطلق الإمكانيات، بمعنى أنه لا الموارد البشرية ولا التجهيزات المتاحة هي التي يجب أن تتحكم في اختيار مواد التدريس التي ينبغي أن تكون محكومة بمنطق المؤهلات المطلوب إكسابها للطلبة. وعلى هذا الأساس فإن معاهد التكوين الصحفي مدعوة إلى ضبط -إضافة إلى ما هو متعارف عليه من أنماط تقليدية- قائمة مفصلة في الدروس التي يقتضيها تكوين الكفاءات والمهارات.

24. من المفاهيم التي يتعين دعمها في كل المستويات، مفهوم ورشة الإنتاج، وخاصة في مستوى الماجستير. ولاشك أن تولي مهمة التأطير من قبل مهنيين في حالة مباشرة في مؤسسات إعلامية وحدهم أو معية الأساتذة من شأنه أن يزيد في توثيق الروابط مع الوسط المهني ويزيد في حظوظ تشغيل أصحاب الشهادات.

25. في سياق التجديد والتحول التي تعيشها وسائل الإعلام، فإن وظيفة التكوين لن تكتسب النجاعة الفعلية إلا إذا شمل التكوين شريحة الإطارات الوسطى في أجهزة الإعلام، لتكون قادرة على مواكبة التحولات المستجدة في القطاع. وهذا النوع من التكوين الموجّه إلى هذه الفئة المهنية يشكو نقصا فادحا.

إطار الدراسة

في الجزء الأول تذكير بالسياق الذي أملى هذه الدراسة والأهداف المرسومة لها ومجال التحليل الذي شملته ثم المنهجية المتبعة، ونستعرض في الجزء الأخير ما يمكن اعتباره نقاط قوة أو ضعف.

السياق

يندرج هذا البحث/ الدراسة حول التكوين الصحفي في تونس في إطار برنامج الدعم لأجهزة الإعلام التونسية (PAMT-Media up) الذي يموله الاتحاد الأوروبي وهدفه أساسا «تعزيز حرفية أجهزة الإعلام في تونس على أساس بث أخبار مستقلة وتعددية تكون ضمانا لحرية التعبير».

فضلا عن برامج خصوصية أخرى في مجال إسداء الخبرات، هناك برنامج في مستوى التجهيزات، ومن المبرمج بالنسبة لعام 2018 تزويد معهد الصحافة وعلوم الأخبار بتجهيزات سمعية بصرية بما قيمته التقديرية 137487 أورو. وتتمثل هذه التجهيزات خاصة في ستوديو- بلاتو ووحدي فيديو وخمسة معدّات تسجيل إذاعي، وتجهيزات للتّريب الإذاعي وبالفيديو وتجهيزات أخرى تخصّ البثّ التّردّدي¹.

في تونس كما في سائر بلدان العالم، يشهد قطاع الإعلام في مجمله إعادة تشكّل من حيث العرض والطلب، وبالتالي من حيث حاجاته. هذه التحولات المرتبطة في غالب الأحيان بالاستعمالات الرقمية الجديدة، طبعت بصفة خاصة الصحافة المكتوبة مع ما لذلك من انعكاسات على إمكانياتها المالية، وفي هذه الحالة يصبح مفهوم التكوين مرتبطا بهاجس «التشغيلية» في ظرفية تناقست فيها فرص التشغيل² بينما البعض من مهن المستقبل لا أثر لها بعد في برامج التكوين والتأهيل.

تمّ إنجاز البحث الميداني- في إطار هذه الدراسة في خضم حركية ملحوظة بالنسبة إلى قطاع الإعلام والجوانب التكوينية المرتبطة به، ففي الفترة التي كان يجري فيها إعداد هذه الدراسة انعقدت:

- ندوة وطنية حول الإصلاح الجامعي يومي 2 و3 ديسمبر 2017 نظمتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- انتخابات طلابية في مختلف الأجزاء الجامعية في أكتوبر 2017.
- تركيز هيئة للتعديل الذاتي بالنسبة للصحافة المكتوبة في موفى أبريل 2017 بعد سنوات من الأخذ والرد.

1 تمّ ضبط هذه الحاجيات في ديسمبر 2016 مع حاجيات المركز الأفريقي لتدريب ورسكلة الصحفيين ومعهد الصحافة وعلوم الأخبار والإذاعة الوطنية والتلفزة الوطنية ومؤسسة سنيب (الابراس) ووكالة تونس افريقيا للأنباء والهيكا على ضوء المهمة التي قام بها فرنسيس إيرولت Francis Ayrault من 30 نوفمبر إلى 15 ديسمبر 2016.

2 تجاوزت نسبة البطالة سنة 2017 في تونس 15%، وهي تمسّ شريحة النساء أكثر من الرجال ومتفشية في جنوب البلاد أكثر من الوسط الشرقي.

- نقاشات حول مراجعة الإطار العام المنظم للقطاع وكّل من المرسوم 115³ و116⁴.
- تمت صياغة مشروع قانون أساسي ينص على إحداث هيكل جديد «هيئة الاتصال السمعي البصري» بمبادرة من وزارة العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني التي أحالت مشروع هذا القانون إلى رئاسة الحكومة يوم 3 ماي 2017.
- في شهر جوان من السنة نفسها دعت ستة عشرة منظمة تونسية ودولية إلى «المصادقة على قانون شامل حول القطاع السمعي البصري في كنف احترام دستور 2014 والمقاييس الدولية على أن تتم صياغة هذا القانون في إطار الحوار الجاد والدائم مع مكونات المجتمع المدني المعنية وأهل المهنة وخبراء القطاع المشهود لهم بالاستقلالية.

الأهداف

من خلال هذه الدراسة التي كانت مبرمجة في إطار برنامج دعم سابق للاتحاد الأوروبي عام 2006، كان بود برنامج الدعم لأجهزة الإعلام التونسية PAMT أن تشمل الاستفادة من هذا البرنامج «مجموع الأطراف ذات العلاقة من معاهد ومؤسسات تكوين وتدريب وأجهزة الإعلام العمومية والخاصة، والسلطات المعنية والمجتمع المدني»:

- إعداد كشف مفصل حول التكوين الأساسي في تونس من حيث العرض واستشراف آفاق الطلب مع تقييم نقدي بالنظر إلى المعايير الدولية.
- بلورة ما يلزم من التوصيات التي يمكن أن تستأنس بها مختلف الأطراف ليتسنى لها ضبط خارطة طريق مشتركة.⁵
- وقد ساعدت الدراسة التي أجراها إيف روبان Yves Robin لفائدة برنامج PAMT حول الانتقال الرقمي على استشراف حاجيات القطاع.

كان الانطلاق من معهد الصحافة وعلوم الاخبار، لتشخيص الواقع وهو ما يتطلب عملاً مشتركاً ليكتسي التشخيص المشروعية المطلوبة، وتم إجراء هذا التقييم بناء على المؤشرات المرجعية المتعارف عليها في القطاع وأساساً «المقاييس والمؤشرات التي ضبطتها منظمة اليونسكو حول نوعية التكوين وجودته في مؤسسات التكوين الصحفي»⁶. استناداً إلى هذه المقاييس، هناك ثلاثة أصناف من مؤسسات التكوين:

- **الصنف أ:** برنامج الدروس في اختصاص صحافة.
- **الصنف ب:** نوعية العلاقات مع المهنة والخدمات العامة، والعلاقات الخارجية.
- **الصنف ج:** الآفاق (مشاريع وتصورات).

3 المرسوم عدد 115 - 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر.

4 المرسوم عدد 116-2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري وإحداث الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري.

5 كان من المبرمج في إطار برنامج الدعم لأجهزة الإعلام التونسية إجراء بحث قطاعي معمق بالتنسيق مع معهد الصحافة وعلوم الأخبار على أن يتولى فريق من الخبراء المستقلين إجراء دراسة حول التكوين، إلا أنه لم يتم إجراء أي من الدراستين.

6 تم وضع هذه المقاييس بالتعاون بين خبراء من شبكات « Orbicon » ، « Théophraste » و « Journal » وشبكات دولية لمدراس الصحافة.

وإذ لا يمكن اعتماد شبكة تقييم لا تأخذ في الاعتبار خصوصيات البلاد التونسية من حيث القيم والعادات والممارسات، فإنه لا يمكن أيضا التغافل عن المقاييس المتعارف عليها والتي تشكل مرجعية مشتركة في المطلق لا يمكن إخضاعها إلى منطق النسبية.

إن ما تتضمنه هذه الدراسة من تشخيص لمواطن القوة والضعف واستشراف للآفاق هي ثمرة تفكير جماعي ومُحيص ونقاشات مع الأطراف المعنية، ممّا أفضى إلى بلورة 25 مدخلا يمكن أن تكون منطلقات لمزيد التفكير والإصلاح.

منهجيا ومن باب التناسق، كان لابدّ من إدراج هذه المدخل في سياقها ضمن فقرات هذا التقرير، مع تعدادها متسلسلة في ملخص الدراسة.

مجال التحليل

باختزال، كان لابد من وضع المفاهيم المتصلة بهذه الدراسة موضع التساؤل في ارتباط مع خبراء ومستشاري برنامج دعم مؤسسات الإعلام التونسية، من ذلك أنه لا معنى لـ «التكوين الأساسي أو الأصلي» في قطاع يغلب فيه عدديا من تكونوا تكوينا ذاتيا ميدانيا وهي الترجمة التقريبية للتعبير الفرنسي « formation sur le tas » ، وفي أحسن الحالات يتلقى من تكونوا تكوينا ذاتيا، نوعا من «التدريب أو التكوين المستمر» المعدّ لفائدة المتربصين.

في المقابل، فإنّ الكثير من الصحفيين الذين هم في حالة مباشرة يقبلون على التسجيل في شهادة الماجستير- أو حتى الدكتوراه- بهاجس التدرج في سلم الترقيات عبر الشهادات الجامعية، لهذه الاعتبارات يكون من الأخرى في هذه الدراسة التعرض إلى «التكوين المفوضي إلى الشهادات» بدل «التكوين الذي يؤهل للمهنة»، وذلك سواء كانت الشهادات معترفا بها أم لا في الحالة الأولى كما في الحالة الثانية، وهو ما سنتعرض إليه لاحقا ضمن هذا البحث.

وهكذا فإن «التكوين الصحفي» سرعان ما يبدو متعدّد المفاهيم، والتمييز في تونس بين الإعلام والإتصال يحفّ به الغموض. لذلك لم نقتصر على التكوين الصحفي وحده وإنما ارتأينا أن تشمل الدراسة التكوين في المجال الاتصالي، خاصة وان عددا غير قليل من خريجي الشعب الاتصالية التحقوا بالصحافة وهم الذين كان من المفروض أن تستقطبهم مهن أخرى ذات ارتباط بتخصّصهم الجامعي كالتسويق.

يمثل هذه المقاربة- توسيع مجال البحث من الإعلام إلى الإتصال- يمكن تبادي السقوط في فخّ الثنائية التقليدية التي كانت قائمة على تصوّر تقني بحث لعلوم الأخبار والاتصال، والتصور المقابل القائم على التشبع بالنظريات أو القائم على مجرد المعرفة على حدّ تعبیر برنار مياج Bernard Miège أحد مؤسسي مجموعة البحث حول الرهانات الاتصالية.

ومن البديهي أن تصوّرنا في هذه الدراسة هو تحديدا التفكير في أفضل الصيغ لإعداد الطلبة للحياة المهنية في قطاع الصحافة دون الاقتصار على التكوين الأكاديمي في علوم الأخبار.

وبصورة أشمل، كان توسيع حقل البحث إلى الشعب المتداخلة ذات الارتباط بالمتديا أو الاتصال متعدد الوسائط والسلمي البصري والتعرض في ذات السياق إلى أقسام تعليم اللغات التي تمنح طلبتها «اختصاصا في الصحافة».

على سبيل الذكر، دون أن يكون ذلك موضوع تحليل في هذه الدراسة⁷، فقد أخذنا في الاعتبار هياكل التكوين المهني وما تمنحه من شهادت تأهيل وغيرها من الآليات كنادي الإعلام. أخذنا هذه الهياكل والآليات في الاعتبار بعدما تبين من البحث الميداني أنها من مسالك الحصول على بطاقة صحفي، وإن كان أصل موضوع الدراسة لا يقتصر على حاملي بطاقة الاحتراف وحدهم.

وأكثر من ذلك، يتبين من خلال هذه الدراسة أن معنى «الصحفي» ذاته هو محل تساؤل.

لاشك أن من مكاسب التحول الديمقراطي توسيع حيز حرية التعبير مما سمح ب بروز أطراف جديدة أو ما يعبر عنهم بـ «الإعلاميين» الذين تحولوا بين عشية وضحاها إلى خبراء أو منشطين بل حتى البعض من المواطنين العاديين، النشيطين في الإعلام الجمعياتي تحولوا إلى «منتجين للمعلومة» وهم أحيانا أكثر إطلاعا وأكثر جرأة من المهنيين.

لم يكن من أهداف هذه الدراسة تناول مثل هذه التحولات الكبرى، لذا نقتصر على التقييد بضبط المفهوم «القانوني» لمهنة الصحفي، أي الفصل 397 من مجلة الشغل الذي ينص على المهنة الصحفية كفتة مهنية دون تحديد لنوعية النشاط الصحفي وهو ما تعرضت له نصوص تشريعية لاحقة في شكل مراسيم وأوامر.

مقارنة منهجية

محور هذا البحث/ الدراسة هو وفق ما حدده برنامج دعم أجهزة الإعلام التونسية في تعريفه المرجعي «بحث معمق حول مسألة ذات ارتباط بالشأن العام في قطاع الإعلام في تونس» وفي ارتباط مباشر بالمؤسسات الأكاديمية في البلاد.

زمنيا، استغرقت هذه الدراسة ثلاثين يوما، من أكتوبر إلى ديسمبر 2017، وتمت على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى كانت مرحلة ضبط الإطار العام من خلال النصوص القانونية المرجعية، وإجراء المقابلات اللازمة مع أهم الأطراف المعنية ثم تركيز شبكة من الموثقين لإثراء العمل بما يتوفر لديهم من معطيات.
- المرحلة الثانية كانت مرحلة بحث واستقصاء على الميدان في تونس العاصمة لمدة ثمانية عشر يوما ثم لمدة ثلاثة أيام في كل من المنستير، سوسة، صفاقس والقيروان.
- المرحلة الثالثة كانت تحليل ما أمكن جمعه من معطيات، وإعادة الالتقاء بأهم الأطراف المعنية والدخول معها في نقاشات حول المداخل التي من شأنها تعميق التفكير ثم كانت صياغة مسودة التقرير النهائي.

7 حسب الأهداف المرسومة لهذه الدراسة فهي تنحصر في التكوين الأصلي الأساسي أما التكوين المستمر فيكون بصورة عرضية.

وكانت تمت موافاة PAMT بتقرير أولي عن كل مرحلة من المراحل الثلاث التي استغرقتها هذه الدراسة.

مكنت المرحلة الأولى من استيعاب الانتظارات الخصوصية لمختلف الأطراف المعنية، وبالنسبة إلى معهد الصحافة وعلوم الأخبار، أمكن بصفة خاصة ضبط ما يشبه الخط البياني الذي تبرز من خلاله نقاط القوة والضعف، مع التوقف عند الوضعية الراهنة ليتّم على ضوئها التفكير في انتظارات القطاع وحاجياته من حيث المهن الجديدة ذات العلاقة بالصحافة.

تمثلت مرحلة جمع المعطيات فيما يخصّ معهد الصحافة وعلوم الأخبار في:

- لقاءات شبه مسيّرة مع عدد من الإطارات والأساتذة والطلبة وقدماء الطلبة وإطارات عدد من المؤسسات الإعلامية، وإطارات من سلطة الإشراف والهيكل الممثلة للصحفيين ومديري المؤسسات الإعلامية، والمجتمع المدني... (القائمة كاملة في الملحق).
- لقاءات جماعية مع طلبة (من تونس العاصمة وسوسة) وأساتذة (سوسة) وهو ما بلور مسائل لم يقع التعرض إليها إلى حدّ انعقاد تلك الجلسات.
- دراسة لحاملي بطاقة صحفي والمنخرطين في النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين لسنة 2016.
- دراسة عبر المواقع الإلكترونية شملت حاملي الإجازة عام 2006 ونستعرض نتائج هذه الدراسة تباعا حسب سياقات هذا النصّ.

نقاط القوة والضعف

كان الذين التقيناهم من أهم نقاط القوة، من حيث العدد والنوعية ممّا سمح بتغطية أكثر ما يمكن من العيّنات والشّرائح. أما أكبر صعوبة فقد كانت تلك المتصلة بجمع المعطيات اللازمة، وكانت جلّ المادة الوثائقية المتحصّل عليها باللغة الفرنسية بينما كان النفاذ إلى المراجع العربية أقلّ ولو أنه تمت ترجمة العديد من الوثائق المهمة. أما عن سير العمل لإنجاز هذه الدراسة فقد جرى وفق ما كان مبرمجا بصورة عادية وبلا تغيير يذكر.

ولاعتبارات فنية فضّل من التقينا بهم من أساتذة معهد الصحافة وعلوم الأخبار أن تكون اللقاءات على انفراد بعدما كان من المبرمج أن تكون في شكل مجموعات، وعلى كل حال فقد مكن ذلك من أن تتحرّر الألسن لكن دون التمكن من الإلمام بما كان يتعيّن الإلمام به في مثل هذه الجلسات الانفرادية.

أما اللقاءات التي كانت مبرمجة مع خزّيجي دفعة 2007، فلم تتم كما كان ينبغي، في غياب الاتصالات الكافية، لذلك لم يتسنّ تتبع المسارات المهنية لطلبة هذه الدفعة بعد عشر سنوات من التخرج من معهد الصحافة وعلوم الأخبار، فالمعطيات المتوفرة لم تكن كافية لإجراء مثل هذا التقييم.

أخيرا، وفيما يتعلق بطاقة الاحتراف والمنخرطين بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، فقد كان من الصعب التمييز بين البطاقات الجديدة الممنوحة لأول مرة أو تجديد بطاقات سبق منحها. وبالتالي فإن دراسة ملامح

الوافدين الجدد على المهنة، من حيث تكوينهم الأصلي ومن حيث نسبة البطالة، تمت على أساس معطيات عامة وبعض اللقاءات دون أن تشكّل الشهادات التي استقينها عينة فيها ما يكفي من التمثيلية. وهكذا فإن القطاع يشكو من نقص ملحوظ في المعطيات اللازمة، وحتى إن كانت هناك معطيات، فهي ليست في المتناول بسهولة ولا هي بالشفافية المطلوبة.

بقي أن نشير إلى أنه تمّ الاستناد في التقرير النهائي إلى مقاييس الجودة كما ضبطتها منظمة اليونسكو:

- 1.** في الجزء الأول حاولنا قدر المستطاع رسم خارطة شاملة محيّنة لمختلف الأطراف ذات العلاقة.
- 2.** في الجزء الثاني حاولنا استعراض مدى ما تتمتع به مختلف الهياكل والمؤسسات المعنيّة من قدرات هيكلية ونوعية وحتى استراتيجية بالقياس إلى رهانات الفترة الخصوصية ما بعد 14 جانفي 2011، مرجعيتنا في ذلك ما تعبر عنه اليونسكو بـ «التوق إلى الامتياز أو الطموح».
- 3.** أما الجزء الثالث والأخير فيتمثل في محاولة تحسّس مدى العلاقات التفاعلية مع المهنة والإمكانات المتاحة لأن يتحول المعهد إلى مركز محوري.

خارطة القطاع وأطرافه

نقدّم في هذا الجزء بصورة وصفية، مع إطلالة تاريخية، أهم المؤسسات ذات العلاقة بالتكوين الصحفي ومنح الشهادات العلمية، ونخصّ بالذكر معهد الصحافة وعلوم الأخبار كأقدم هذه المؤسسات، وهي تجد نفسها في نوع من العلاقة التنافسية المغلوطة، إذ يبقى معهد الصحافة بحكم ثقله التاريخي الطرف الذي له أهلية تعديل القطاع ولو من الداخل.

طرف تاريخي يفقد انفراده بالتكوين الصحفي

غداة الاستقلال، باشرت كتابة الدولة للأخبار مهمة التكوين الصحفي قبل أن يضطلع بداية من 1964 معهد علي باش حاملة مهمة التكوين في مجالي الصحافة والتوثيق. وبمقتضى قانون المالية لسنة 1968 تمّ إحداث معهد الصحافة وعلوم الأخبار صلب كلية الآداب والعلوم الإنسانية الكائنة بشارع 9 أفريل بالعاصمة، وتمّ إلحاقه في السنة الموالية بكتابة الدولة للتربية القومية، وكان يحظى بدعم مؤسسة فريديرش نيومان الراجعة بالنظر إلى الحزب الليبرالي الألماني.

سنة 1973 تحوّل المعهد إلى مؤسسة جامعيّة مستقلة بذاتها وانتقل إلى مبنى جديد بضاحية منفلوري بالعاصمة، وكان التسجيل في معهد الصحافة يتم بالتوازي مع التسجيل في شعبة أخرى كالآداب والحقوق. وبداية من 1973 تم التخلي عن ذلك التكوين المزدوج لتصبح شعبة الصحافة وعلوم الأخبار شعبة مستقلة بذاتها تتوج بالأستاذية بعد أربع سنوات دراسة.

وكان يتم اشتراط البكالوريا للاتحاق بالمعهد، وبداية من 1974 تمّ فسح المجال للصحفيين المباشرين للاتحاق بالمعهد عن طريق مناظرة شريطة خمس سنوات أقدمية في المهنة دون اشتراط أي مستوى علمي أو دراسي.

سنة 1978 إلتأم ملتقى الحمامات للتداول في صيغ بحث «منظومة بحث تونسية في مجال الاتصال»، وبعد أربع سنوات بعث المنصف الشنوفي مدير المعهد آنذاك المجلة التونسية للاتصال التي تواصل صورها إلى حد 2015.

وبداية من 1992، دخل حيز التطبيق نظام دراسي جديد أكثر تركيزا على النظريات في الوقت الذي كان فيه عدد الطلبة في تزايد كبير ليلبغ مجموع حاملي البكالوريا الذين تمّ توجيههم إلى المعهد رقما قياسيا في السنة الجامعيّة 2005/2004 (حوالي ألفي طالب) وكذلك الأساتذة الذين وصل عددهم إلى خمسين أستاذا قارا.

على المستوى البيداغوجي، تم تبني مقارنة أكثر مرونة بالتدرج شيئاً فشيئاً في اتجاه المزيد من الحرفية وذلك بإدراج بعض التكنولوجيات الحديثة وتم بعث اختصاص جديد هي شعبة الاتصال، وقد تخرجت أول دفعة سنة 1996.

وفي سنة 1998، تم إحداث مرحلة ثالثة تتوج بالشهادة الوطنية للدراسات التخصصية العليا DESS في الصحافة ثم تمّ سنة 2004 إحداث الدكتوراه مع أن المعهد ظلّ مرتبطاً، شكلياً بكلية الآداب حتّى وإن كان يجب انتظار سنة 2009 لتمويل جامعة منوبة أولى التجهيزات الرقمية لغرفة التسجيل، ثمّ سنة 2012 للبدء في تعصير استوديو المعهد في إطار برنامج تعاون تونسي أمريكي.

ويرتكز النظام الدراسي على جذع مشترك مدة عامين فيه الأولوية للغتين الفرنسية والعربية والثقافة العامة ويكون التتويج بشهادة الكفاءة وفي نهاية المرحلة الثانية بالأستاذية.

وبداية من 1999 انتقل المعهد إلى المركب الجامعي بمنوبة إحدى ضواحي العاصمة.

وبداية من سنة 2000، أصبحت الدراسة باللّغة العربية أساساً على غرار التعريب شبه الكلي في التعليم الأساسي والثانوي منذ السبعينات.

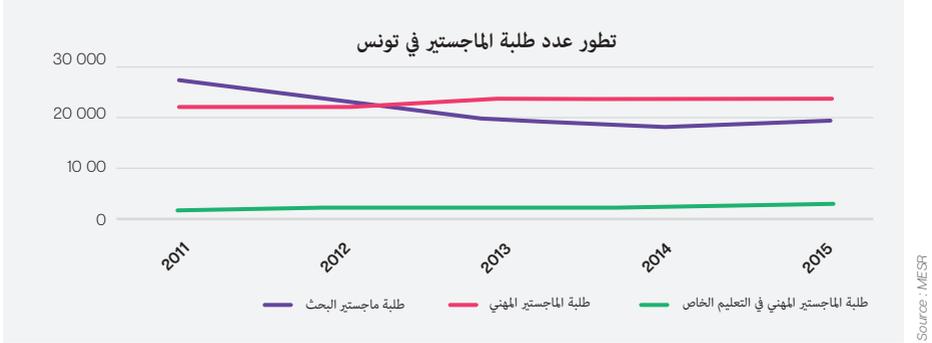
ودخل الإصلاح الجامعي المعروف بنظام «أمد» (الإجازة- الماجستير والدكتوراه) حيز التطبيق بداية من سبتمبر 2008 بعد أشهر من صدور الأمر الذي يضبط الإطار العام لهذا الإصلاح²، وتم إقرار الإجازة الأساسية (Licence fondamentale : LF) في علوم الأخبار والاتصال إلى جانب إجازة تطبيقية (Licence appliquée : LA)، وتم التخلي في السنة نفسها عن اختصاص تكوين التقنيين السامين في النشر.

غداة 14 جانفي 2011، لم يعد تعيين مدير المعهد من مشمولات سلطة الإشراف وأصبح المجلس العلمي هو الذي يتولّى ذلك، وكان الرّاحل محمد الكمبي أول مدير منتخب يوم غرة أوت 2011.

وأعلنت الهيئة الوطنية لإصلاح قطاع الإعلام والاتصال أن إدارة المعهد الجديدة قررت إبعاد الصحفيين الذين كان تم انتدابهم بصفة متعاقدين لتعاملهم مع النظام السابق.

وتقرر في السنة الموالية قبول الطلبة الجدد بناء على مناظرة في الغرض كما تمت مراجعة المحتوى الدراسي للإجازة التطبيقية في اتجاه أن يكون التكوين تطبيقياً وتجاوز بذلك ولأول مرة عدد طلبة الماجستير المهني M.P طلبة ماجستير البحث M.R.

2 أمر 3123 لسنة 2008 مؤرخ في 22 سبتمبر 2008 يتعلّق بضبط الإطار العام لنظام الدراسات وشروط التحصيل على الشهادات الوطنية المرحلة الأولى والأسنادية في المواد الأدبية والفنية والموارد المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والأساسية والتقنية.



عام 2015، كان معهد الصحافة من المؤسسات الجامعية القليلة في الأورومتوسط الذي يتحصل على دعم من اللجنة الأوروبية لإحداث الماجستير المهني MP cross média مع كل من جامعات صفاقس، سوسة، Tampère بفنلندا وبرشلونة بإسبانيا وإحدى الجامعات الخاصة بمدينة ميلانو بإيطاليا.

وتم في السنة الجامعية 2016-2017 إحداث ماجستير بحث في الصحافة والاتصال وثلاث شعب أخرى هي الماجستير في الإنتاج السمعي البصري والماجستير في الاتصال السياسي ثم الماجستير في الصحافة الاستقصائية. وفي صائفة 2017 عصفت بالمعهد أزمة حادة تردّد صداها على شبكة التواصل الاجتماعي، فقد تمت تنحية مدير المعهد المنصف العياري وإحداث لجنة تدقيق، وتمّ يوم 20 أكتوبر 2017 انتخاب حميدة البور مديرة جديدة.

وهكذا مرّ معهد الصحافة بفترة عدم استقرار منذ 14 جانفي 2011 إذ تعاقب عليه ستة مديرين:

- زهرة الغربي 2009 - جانفي 2011 (استقالة).
- محمد علي الكمي: فيفري (تم انتخابه في جويلية) ديسمبر 2011 (وفاة).
- توفيق البعقوبي: ديسمبر 2011- جوان 2014.
- سلوى الشرفي: جوان- أكتوبر 2014 (استقالة).
- المنصف العياري: فيفري -2015 أبريل 2017 (استقالة).
- حميدة البور: منذ أوت 2017 (تم انتخابها في أكتوبر 2017).

المنافسة المغلوبة

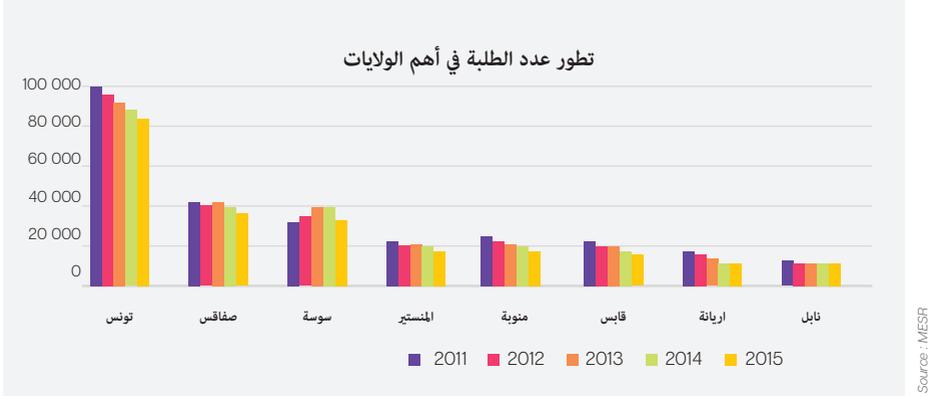
مع مطلع سنة 2000 بدأ معهد الصحافة يفقد انفراده بالتكوين في اختصاصي السمعي البصري والملتيميديا بعدما أحدثت الدولة مؤسسات تعليم عال جديدة خاصة المعهد العالي لفنون الإعلام متعدد الوسائط (الملتيميديا) بمنوبة عام 2000 ثم المدرسة العليا للسمعي البصري والسنما بقمرت عام 2004.

ولئن لم يفقد معهد الصحافة صبغته الأصلية كمؤسسة تكوين أساسية في اختصاص الصحافة وعلوم الأخبار، فإن هناك مع ذلك نقاط تقاطع وقياس مع هاتين المؤسستين الجديتين، فقد أصبحتا تستقطبان العديد من المهنيين، فضلا عن أن نوعية التكوين المرتكز على التطبيق والتقنيات ثبتت جدواها على مستوى التشغيل، وسرعان ما برهن خريجو هذين المعهدين عن جدارتهم.

وإضافة إلى ذلك، أصبحت عديد المؤسسات الجامعية العليا في العاصمة وداخل الجمهورية توفر لطلبتها تكوينا في اختصاصات الاتصالات، وإذ يصعب تعداد مختلف هذه المؤسسات في غياب المعطيات فإنه يمكن ذكر:

- الإجازة التطبيقية بالفرنسية اختصاص اتصال، والإجازة المهنية بالفرنسية اختصاص اتصال وثقافة بالمعهد العالي للدراسات التطبيقية والإنسانيات بالكاف (جامعة جندوبة).
- الإجازة التطبيقية في التاريخ وتقنيات السمعي البصري بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس العاصمة. شهادة الماجستير المهني في الاتصال الثقافي والسياحي بجامعة قابس.
- الإجازة التطبيقية في الآداب واللغات بالفرنسية اختصاص اتصال بالمعهد العالي للدراسات التطبيقية بتوزر، جامعة قفصة.
- الإجازة التطبيقية اختصاص اتصال في المعهد العالي للغات للأعمال والسياحة بالمكئين جامعة المنستير.
- الإجازة التطبيقية اختصاص اتصال في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس.

إجمالا تناقص عدد الطلبة بفعل التحولات الديمغرافية التي يمر بها المجتمع التونسي وأصبحت الجهات الداخلية أكثر استقطابا للطلبة من العاصمة التي لا يتجاوز فيها عدد الطلبة ثلث العدد الإجمالي للطلبة.



في جويلية 2000 صدر القانون المنظم للتعليم الخاص، قبل ذلك ومنذ 1994 بعثت الجامعة العربية الخاصة للعلوم أول شعبة في اختصاص الصحافة ليصل عدد طلبة التعليم الخاص سنة 2015 معدل طالب من مجموع ستة طلبة في مستوى الماجستير المهني. ووصل عدد مؤسسات التعليم العالي الخاص 76 مؤسسة والعديد من هذه المؤسسات تضم شعبا في اختصاص الصحافة والاتصال وتمنح شهادت عليا تخضع إلى مصادقة وزارة التعليم والبحث العلمي ومن هذه المؤسسات:

• الكلية الخاصة للعلوم القانونية والاجتماعية والتصرف (الجامعة العربية للعلوم UAS) وتضم الشعب التالية:

- الإجازة الأساسية في الصحافة والاتصال
- الإجازة التطبيقية في الصحافة
- الإجازة التطبيقية في الاتصال
- الإجازة التطبيقية في الميديا
- الماجستير المهني في الصحافة المكتوبة والإلكترونية

• المدرسة المركزية العليا للآداب والفنون وعلوم الاتصال (centrale com) وهي تضم:

- الإجازة التطبيقية في الصحافة
- الإجازة التطبيقية في الاتصال متعدد multimondale
- الإجازة التطبيقية في السنما والسمعي البصري
- الماجستير المهني في الملتمديا
- الماجستير المهني في هندسة الميديا ingénierie des médias
- الماجستير المهني في السنما والسمعي البصري

- المعهد الدولي العالي الخاص للرقمي والسمعي البصري INA بالشراكة مع القناة التلفزيونية First TV:
 - الإجازة التطبيقية في الفنون التشكيلية
 - الماجستير المهني في السينما والسمعي البصري
 - المدرسة العليا الخاصة للسمعي البصري:
 - الإجازة التطبيقية في الفنون التشكيلية (اختصاص تصوير فوتغرافي)
 - الإجازة التطبيقية في السنما والسمعي البصري
 - الماجستير المهني في السمعي البصري والسنما
 - الكلية الخاصة للعلوم السياسية والاقتصادية (معهد التسيير في علوم الاتصال Europe de com الجامعة الأوروبية بتونس):
 - الإجازة التطبيقية في اتصال المؤسسات
- وتوفر Europe de com أيضا تكوينا لمدة عامين اختصاص تسيير المؤسسات الإعلامية لفائدة حاملي الإجازة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دون أن تتوج هذه المرحلة بدرجة الماجستير.
- وفي مجال تكنولوجيات الاتصال توفر Time Higher School
- إمكانية تنظير شهادة السمعي البصري (licence co-construite) وتكويننا يفضي إلى الإجازة التطبيقية في «تكنولوجيا المتعديا والواب» والإجازة التطبيقية في «تكنولوجيا الرقمي والصورة والصوت».
- وصادقت وزارة الإشراف على الماجستير المهني في «التصرف في الميديا» بالمعهد المتوسطي العالي الخاص للأعمال (Mediterranean school of business) ويبدو وكأن هذه المؤسسة لم يعد لها اليوم وجود، إلا أنها مازالت توفّر دروسا مسائية في شؤون التسيير والأعمال (MBM) master's degree in Busines management وهي لا تعادلها شهادة الماجستير ولا شهادة الـMBA البريطانية ولا فيها تخصص في مجال الميديا.
- إضافة إلى ما سبق، هناك مؤسسات تكوين خاصة في مجال الصحافة إلا أنها غير معترف بها من قبل سلطة الإشراف ومنها خاصة:
- المدرسة العليا للصحافة بتونس (التابعة للجامعة الدولية بتونس) ولها علاقة شراكة مع المدرسة العليا للصحافة بباريس.
- المدرسة العليا الخاصة للهندسة والاتصال Tunisie Tech University ولها علاقة شراكة مع المدرسة الفرنسية لتكوين الملحقين الصحفيين.
- كل مؤسسات التكوين، المعترف بها وغير المعترف، على السواء، لا يتعدى عدد الطلبة لكل منها الثلاثين في السنة، علما بأن تكاليف التسجيل والدراسة تصل إلى خمسة آلاف دينار في السنة ونصف هذا المبلغ بالنسبة للتكوين المهني من نوع BTP (شهادة التأهيل المهني).

وعلى ذكر التكوين المهني وربما لعدم الإلمام بما فيه الكفاية بما يستحقه القطاع من تخصصات اقتصرت منظومة التكوين الوطنية على عدد محدود من الاختصاصات تحت عنوان عام «الخدمات والصناعات المختلفة» ويتفرع عنه التخصص في فنون الطباعة (شهادة تأهيل مهني في الانفغرافيا والنشر عبر الحاسوب، وشهادة تأهيل تقني سام في الصناعات المطبعية وشهادة تقني سام في علوم الاتصال المطبوعي، اختصاص ملتمديا) وتخصص ثان في الحرف الثقافية (شهادة تأهيل مهني في السمعي البصري اختصاص التقاط الصور وشهادة تأهيل مهني في التقنيات السمعية البصرية اختصاص تركيب أو إخراج وشهادة مماثلة في التصوير الفوتغرافي أو شهادة تقني سام لمساعد إخراج).

ومن جملة 1221 مركز تكوين سنة 2014، فإن عدد المراكز التي توفّر هذا النوع من التكوين محدود جدًا، لاسيما في اختصاص الملتمدية.

سلطة الإشراف : التشتت

لا توجد سلطة إشراف مركزية، بل هناك نوع من التشظي لتعدد الوزارات ذات النظر في مجال التكوين الصحفي فنجد:

- رئاسة الحكومة ويدها الجزء الأوفر من الملفات بعد حلّ وزارة الاتصال عام 2011، ومن هذه الملفات:
 - الإشراف على المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين.
 - الإشراف على لجنة إسناد البطاقات المهنية.
 - وجود وزير مكلف بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان.

• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن مشمولاتها

- الإشراف على الجامعات ومؤسسات التكوين.
- ضبط السياسة الوطنية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
- المصادقة على ملفات المعادلة في الجامعات ومؤسسات التكوين الخاصة.
- التعاون الدولي.
- تنسيق برامج مؤسسات الشؤون الجامعية.
- الإشراف على اللجنة الوطنية المكلفة بتقييم برامج البحث العلمي.

• وزارة التكوين والتشغيل ومن مشمولاته

- الإشراف على التكوين غير الأكاديمي والذي يتوج خاصة بشهادة التأهيل المهني وشهادة التقنيين السامين.
- منح شهادات المصادقة على مراكز التكوين.
- التصرف في الوكالات الوطنية للتشغيل والعمل للحساب الخاص وتربصات التأهيل للحياة المهنية ويبدو وكأنها أصبحت من المسالك لممارسة مهنة الصحافة.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك:

- وزارة الشباب والرياضة ويدها -مع البلديات- الإشراف على دور الشباب والبعض من هذه الدور تحتضن إذاعات جمعياتية هي بمثابة المنابت التي تترعرع فيها المواهب الصحفية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج التي تتولى ضبط السياسة الاجتماعية.
- وزارة تكنولوجيا الاتصال وهي سلطة الإشراف على مركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في مجال التكنولوجيا والاتصالات والوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية.

في المقابل هناك توجهٌ ليتولى القطاع تعديل نفسه بنفسه من خلال «مجلس الصحافة» وهو مشروع في حالة مخاض منذ سنوات وقد انطلق الإعداد له منذ ربيع 2017 تحت إشراف هيئة وقتية، وذلك بوحى من التجربة البلجيكية وتحديدًا مجلس الأخلاقيات الصحفية، ومن مشمولات هذه الهيئة أساسًا ضبط ميثاق أخلاقي ورصد التجاوزات وإقرار عقوبات تصل إلى حد سحب البطاقة الصحفية.

وفيما يخص التجربة التونسية فقد اتخذت في منطلقها طابعًا بيداغوجيًا في تناغم مع التكوين الأساسي والتربية على ثقافة الإعلام.

تمش تعديلي ثنائي

يخضع التكوين المهني إلى مصادقة وزارة التكوين المهني والتشغيل على ضوء ملفات فنية بيداغوجية تضبط خاصة محتوى التكوين نظريًا وتطبيقيًا والتجهيزات والوسائط التقنية والبيداغوجية ومدة التكوين وشروط التسجيل ومقاييس التقييم ثم المؤهلات العلمية والمهنية لإطارات التكوين.

أما التراخيص المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي الخاص فهي تمنح من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بناء على ملفات بيداغوجية تحتوي على معطيات مفصلة عن نظام الدروس والامتحانات، ومحتوى البرامج وقائمة رسمية في الأساتذة القارين والعرضيين وجرّد مفصل في التجهيزات التقنية والبيداغوجية وعقود الترقيات، إضافة إلى كراس الشروط المتعلق بالتعليم العالي الخاص.

في مرحلة أولى تتم مناقشة مشاريع المنظومات البيداغوجية الأولية في مستوى الأقسام المعنية قبل المصادقة عليها من قبل اللجان العلمية (العمومية أو الخاصة) ثم مجالس الجامعات التي ترجع بالنظر إلى اللجان القطاعية الوطنية. وتخضع شهادات الإجازة والماجستير أساسًا إلى اللجنة القطاعية الوطنية لعلوم الأخبار والاتصال والتوثيق التي كان تم إقرارها سنة 2012 وهي تضم -تتألف وبشكل تطوعي- أساتذة من معهد الصحافة بمنوبة وجاره المعهد العالي للتوثيق، وهكذا يجد معهد الصحافة نفسه خصمًا وحكمًا إذ هو مطالب في ذات الوقت بتقديم برامج البيداغوجية وتقييمها مع تقييم برامج منافسيه من المعاهد ذات الاختصاص في التكوين الصحفي فضلًا عن أن جل الأساتذة في مؤسسات التكوين الخاص هم من أساتذة معهد الصحافة، وبالتالي تكون برامج المعهد بمثابة البرامج المرجعية المعتمدة، وقليلًا ما لا تعتمد المعاهد الخاصة مع بعض الفوارق الطفيفة.

وأما شهادت الإجازة والماجستير في الاختصاص السمعي البصري وفنون الرسم والطباعة والملمتيديا، فهي تخضع إلى لجان قطاعية أخرى وهو ما يثير إشكاليات نتعرض إليها لاحقا. وعموما، فإن الكلمة الأخيرة تعود إلى مجالس الجامعات برئاسة الوزير.



ويشترط في كل مطلب حصول على ترخيص، تقديم ملف يحتوي على :

- ضبط الاختصاصات ومراحل التكوين
- نوعية التكوين وأهدافه
- قائمة إسمية في أعضاء الفريق البيداغوجي
- شروط التسجيل
- قائمة في الوحدات الدراسية بالنسبة لكل سداسية مع التنصيص على أنها إجبارية أو اختيارية، والتنصيص على المحتويات وعدد ساعات التدريس والمواد والضوارب
- التنصيص على التربصات
- التنصيص على التجهيزات والوسائل العلمية والبيداغوجية وفضاءات التدريس
- آفاق التكوين والتشغيل
- علاقات الشراكة مع القطاعات الاقتصادية والمهنية ذات العلاقة بالتخصص

عمليا تتمحور السداسيات حول ثلاث مكونات أساسية:

1. وحدة المواد المشتركة (لغات، إعلامية، ثقافة المؤسسة...)
2. ثلاث وحدات في ارتباط بمواد التخصص في الصحافة (تقنيات التحرير، جمع المعلومات، التركيب السمعي وتركيب أشرطة الفيديو).
3. وحدة المواد الاختيارية المعدّة للتعمق في مختلف الاختصاصات أو فتح آفاق من ذات التخصص (التصرف في مؤسسة صحفية على سبيل المثال).

ويتم تقييم البرامج البيداغوجية كل أربع سنوات ولا يتم تعديلها إلا بصورة جزئية كل سنة (20% من المواد الاختيارية).

وتمت سنة 2018 برمجة الشروع في التقييم نصف العشري إعدادا لملففتح السنة الجامعية 2020/2019.

التداعيات الثلاثة للمرحلة الانتقالية العسيرة

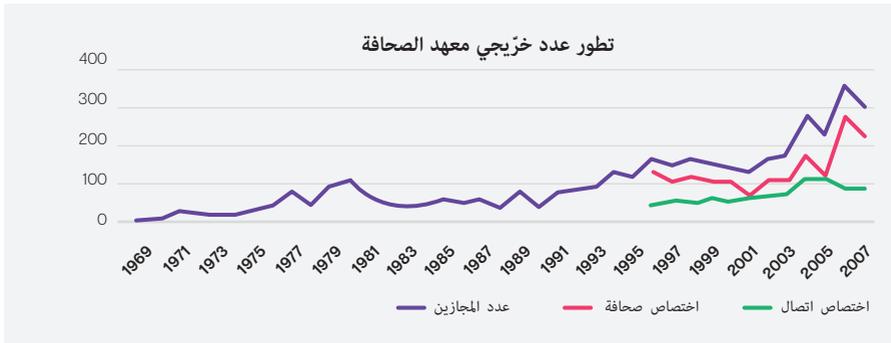
يتضمن هذا الباب التداعيات الثلاثة التي تلقاها بدرجات متفاوتة كل من معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومحيطه التنافسي، حيث كانت الصدمة الأولى مرتبطة بالنظام القاعدي للتعليم العالي التونسي، وتمثلت الثانية في نوعية التمشي ونسقه الذي لم يقتصر على التغيير الجذري للرتب بل تعداها إلى ما هو أشمل، في حين تعلقت الثالثة أخيرا بالتحول الديمقراطي المنبثق عن أحداث 2011 وتذبذب «الترميمات السلطوية» كما جاء مؤخرا في إصدارات مجلة «السياسة الإفريقية».

التداعيات الهيكلية

إن أهم التداعيات لم تستقطب قط حوارات القطاع، فهي تكمن في المدرجات الجامعية التي باتت تعج بطلبة الصحافة في الوقت الذي تدنت فيه الأعداد الجمالية للطلبة بالكليات التونسية. وتزداد هذه الإسقاطات حدة بالمفارقة الناتجة عن اهتمام الدولة بتكثيف الاستثمار في التأطير المهني مع أنها تهمل جانب التجهيز بالأدوات الضرورية لمهن وسائل الإعلام.

المؤثرات السلبية لكثافة الطلبة

يبرز الخط المنحني لنسق تخرج الطلبة من معهد الصحافة وعلوم الأخبار استقرارا نسبيا حتى بداية التسعينات وتزايدا منتظما خلال العشرية الموالية، ثم تقفز الأعداد بصورة جلية فيما بعد - دراسة بحوث حول تكوين الصحفيين بتونس - وحتى نكون موضوعيين في استنتاجاتنا لا بد من مقارنة لمردود سنوات التخرج انطلاقا من الذكرى الأخيرة لتأسيس المعهد رجوعا إلى المواسم السابقة.



ونلاحظ بروز حركة معاكسة تماما لهذا المدّ اثر سنة 2007، حيث انحدر عدد الطلبة إلى الثلث في ظرف عقد واحد كما سنبينه لاحقا لكن ظاهرة الكثافة كانت قد خلفت بعد مفعولها. لأن اكتظاظ الطلبة بالمعهد المتكاثف سنة 2000 خلّف من بين إسقاطاته تدني مستوى التكوين وبالتالي انطماش إشعاع مجازي المعهد. ونلاحظ ما بين سنة 2016 و2017 أن معدل مجموع النقاط المفترض توفرها لتلميذ البكالوريا للانتماء لمعهد الصحافة وعلوم الأخبار قد تدنى من 109,11 إلى 105,42. وأمّا معدل النقاط المطلوب لدخول شعبة الاتصال فكان (100,40) على سبيل المقارنة، نجد أن كلية الحقوق والعلوم السياسية في تونس تفرض على الطلبة المترشحين لنفس الموسم معدل نقاط بـ 143,8، ناهيك أن السيدة سلوى الشرفي عندما تولّت إدارة المعهد سنة 2014 صرحت «لحقائق أوليين» بأن: «أغلبية الطلبة ثقافتهم العامة ضعيفة جدا وإمكانيتهم النقدية محدودة، وهم لا يحسنون اللغات بالمرة، لا العربية ولا الفرنسية ولا الانجليزية ... (وردت هذه التصريحات بمقال «التكوين الصحفي هو تحد محوري بالنسبة لديمقراطية تونس» وذلك بمجلة «حقائق أوليين».

المقبولون	المختارون	انتقاء أولي حسب النقاط	مسجل على الموقع	
13	28	59	134	ماجستير بحث
22	43	55	196	ماجستير مهني للاتصال السمعي البصري
16	20	46	109	ماجستير مهني للاتصال السياسي
10	17	36	49	ماجستير مهني للصحافة الاقتصادية
14	20	51	205	ماجستير مهني CROSS-MEDIA

إحصاء المسجلين الجدد في مرحلة الماجستير بالمعهد سنة 2017-2018 (مصادر المعهد)

ويتواصل انحدار المستوى التكويني بصورة آلية في مرحلة الماجستير وتتحصر طاقة الاستيعاب القسوى في مجموع 25 طالبا بالفريق الواحد، نظرا إلى أن الوزارة تخصص 85% من الفرص إلى القادمين من معهد الصحافة، وكان لهذا التمشي أثره في منع تجدد كثافة العدد فيما بعد الإجازة.

إلا أن مرحلة الماجستير المهني السمعي البصري متعدّد الاختصاصات تتميز بإطار قانوني مغاير يسمح بقبول المترشحين من شعب مختلفة عن الصحافة وعلوم الأخبار. وذلك يعود إلى خصوصية التكوين بهاته الشعبة.

مسلك للتأمل 1: في ظل استقطاب الماجستير المهني متعدّد الاختصاصات للطلبة وجاذبيتها للمشغلين وللتجارب المتنوعة للانتقاء، يمكن لمعهد الصحافة وعلوم الأخبار أن ينجح في بعث ماجستير مهني متفتح تماما على الشعب الأخرى، وذلك قصد اكتساب الطاقة اللازمة لجلب المتفوقين المتكويين بمعاهد وكليات أخرى بالبلاد.

فاعتماد مبدأ المناظرة للدخول إلى مرحلة الإجازة سنة 2012 لم يساهم البتة في الحدّ من ظاهرة التردّي باعتبار أن الانتقاء (أي الفارق بين عدد المترشحين وعدد المقبولين) في السنة الأولى من الإجازة التطبيقية بالصحافة قد انحدر بشكل كبير بعد اعتماد المناظرة، ففي سنة 2014 تمكن 72% من المسجلين من النجاح في المناظرة، في حين أنه قبل ثلاث سنوات ومع غياب مبدأ المناظرة لم تسجل سنة 2007 سوى نسبة 53% من المسجلين الذين دخلوا مرحلة الإجازة.

غير أن جامعة سوسة سجلت من ناحيتها ارتفاع عدد الترشيحات لماجستير متعدّد الاختصاصات مما دعا إلى التفكير في إحداث مناظرة لانتقاء المترشحين، وقد شكل الجزء الشفاهي وسيلة ملائمة لاستشفاف دواعي التوجه وأهداف المشروع المهني للمترشح. ويعتمد معهد الصحافة وعلوم الأخبار أيضاً مبدأ المناظرة الشفاهية، لكن نسبة القبول متفاوتة (بين 46% في ماجستير البحث و 80% في الماجستير المهني للاتصال السياسي وهو ما يحدّ من مبدأ المنافسة).

مسلك للتأمل 2: ينبغي على مراكز التكوين في الصحافة المجيزة لشهائد التخرج أن تعتمد إلى تدعيم مناظرات الدخول إليها، وذلك بتنوع الاختبارات وإدراج حصة شفاهية خاصة بتقييم التمثلي المهني للمترشح، مثلما هو الشأن لمرحلة الماجستير.

وإلى جانب نقص الإشعاع لدى الطلبة نلاحظ أيضاً بروز غالبية عديّة واضحة للطالبات الإناث، ففي سنة 2016 بلغت نسبة الطالبات 70% من مجمل المتخرجين أي بزيادة 8 نقاط في قائمة خُرْجي المعهد المتحصّلين على بطاقة الاحتراف و 16 نقطة ضمن الانخراط في النقابة الوطنية للصحافيين، ولئن أصبحت نسبة الإناث من صحفيي المستقبل أرفع مما هي عليه ضمن الصحافيين الناشطين، فإن ذلك يعتبر أيضاً خاصية لدى معهد الصحافة وعلوم الأخبار في رحاب الجامعة التونسية ككل. ففي جهة منوبة فقط شكلت نسبة الإناث في نفس السنة من مجموع الطلبة 64% كما مثلت في مجمل الكليات التونسية 60% أي بأقل بعشر نقاط من معهد الصحافة وعلوم الأخبار. ومن ثمة أثبتت عديد الدراسات والبحوث أن هذه الظاهرة علامة عن الهشاشة وعدم التكامل.



بخلاف شعب التكوين الأكثر تقنية التي إستأثرت بسوق الشغل و التكوين بشعب السمعّي و البصري المتنوع للإختصاصات بالجهات و خاصة بسوسة، فإن معهد الصحافة و علو الأخبار مثل سائر المنظومات

الخاصة يتلقى مباشرة تداعيات أزمة الانتداب، و من بينها إسقاطات تم تحليل أسبابها آنفا وتتعلق خاصة بالصورة التي تكونت للصحفي.

و تتضاعف أعراض هذه الظاهرة بنسق مرضي للغيبات : فأغلبية الطلبة من ذوي المهن لا يوظفون على حضور الدروس و قد نعتهم أحد المدرسين السابقين «بالطلبة الفراشات» و قد أدى الأمر إلى إنخفاض الحضور خلال الحصص الميدانية بتونس أو الجهات.

و قد برزت نتائج ذلك بصورة آتية في بعض الشعب حيث بلغت نسبة الراسين 40% (خلال السنة الأولى إجازة تطبيقية للصحافة) أو حتى 56% (في السنة الأولى إجازة تطبيقية للإتصال) مع معدل جملي في كل الاختصاصات بنسبة 26%.

مسلك للتأمل 3 : ينبغي على مراكز تكوين الصحفيين المجازين أن تفكر في إدراج شعبة ذات توقيت يراعي أصحاب المهن (مثل الدروس الليلية أو دروس عطل آخر الأسبوع) و ذلك يأخذ بالإعتبار الإقبال المكثف للمهنيين الناشطين، و خاصة في مرحلة الماجستير، و هذا التوقيت يقتضي أيضا إعادة تنظيم وضع الأدوات و المواد اللازمة للتكوين على ذمة الطلبة.

إذا كانت كثافة تدريس الصحافة متوازية مع تدني المستوى العلمي، فذلك لا يعني بالضرورة لأنها جاءت مرفوقة باتساع القاعدة الاجتماعية لانتداب الصحفيين. ذلك أن المعلومات شحيحة في هذا المجال في حين يتطلب الأمر مزيد التحليل، فالمبيئات الجامعية يساوي إيجارها 30 ديناراً في الشهر، والخاصة من 90 إلى 150 ديناراً، وتقاسم الشقق يستدعي مصاريف ضخمة خاصة بالنسبة للطلبة القادمين من الجهات. إلا أن نظام المنح الوطنية و منح التمييز للمتفوقين الخمس لكل إختصاص، ووصول الأكالات الجامعية المدعومة (200 مليم الأكلة) تسمح بالحد من الضغوطات.

ففي الكثير من الأحيان عبّر الشبان خلال البعثات الميدانية إلى الجهات عن عجزهم عن تمويل سنتين أو ثلاثة أو خمس في إطار الدراسة بالعاصمة في حين أن سوق الشغل محدودة جدا خارج منطقة تونس الكبرى، لأن الموارد البشرية بصورة مجملة تبدو أقل تكويناً في حين أن الفرص متعددة للنهوض بالمبدعين خاصة في مجال الإذاعات المحلية.

مسلك للتأمل 4 : في إطار تطوير اللامركزية تقترح جمعيات قدماء مؤسسات التعليم العالي تدريبات لمهن السمعي البصري، حيث يمكنها التكفل بالفئات الاجتماعية الخصوصية وجمع التمويلات من منخرطها لوضع مساعدات لفرق صغيرة من الطلبة لا تتجاوز الاثنين لكل جمعية تمكنهم من مواصلة دراستهم العليا في ظروف طيبة بتونس العاصمة. كما يوفر هذا المقترح لمراكز التكوين الدعم لمضاعفة عدد الزيارات الميدانية والتربصات بالجهات. وفي سياق آخر من الآراء، يمكن لهذه المراكز التفاوض مع أحد البنوك للحصول على قروض ميسرة لطلبتها لإقتناء تجهيزات ملائمة لصحفيي المستقبل كالحواسيب المحمولة وآلات التسجيل الفيديو والسمعي.. وذلك اعتباراً أن التكوين المهني والتكوين الذاتي في مجال التقنية الحرفية يهتمهم بشكل ملح.

تمويلات ظرفية محدودة مع غزارة الموارد البشرية

إن معهد الصحافة وعلوم الأخبار هي مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية مطالبة بانتظار آماذ جمع الشراءات على مستوى مجمل جامعة منوبة حتى يتسنى الحصول على تجهيزات. وفي حالة الحاجة إلى تجهيزات هامة مثل إنشاء استوديو يمكن أن تمتد فترة الانتظار إلى عشر سنوات كاملة.

فمعهد الصحافة مثل سائر المؤسسات الجامعية العمومية رهين المساعدات الأجنبية لتركيز أو تطوير تجهيزاتها. وهذا ما يفسر بقاء بعض الاستوديوهات عاطلة عن النشاط لافتقارها للتجهيزات. وهي في بعض المؤسسات الخاصة مقتصرة على نظم غير افتراضية. وقد أبدى بعض المتفاعلين أسفهم لغياب منوال ملائم لتكوين المجازين في الصحافة بلادنا. وهذا ما سمح لبعض المؤسسات الخاصة بالاقترار على بيع مجرد رتب مع غض النظر عن عامل المواظبة والحضور للطلبة، ويعمدون في النهاية إلى جعل شعبها تزخر بالطلبة الأجانب.

فالإدارة الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مطالبة بمهمة التفقد لـ 76 مؤسسة كاملة عن طريق أربعة إطارات فقط، وإذا ما وفرت اللجنة الوطنية القطاعية دراسة ملفات التأهيل أثناء قيامها بالمراقبة الدقيقة والملائمة لقائمة المدرسين الناشطين، فإن المراقبة المتأخرة نادرة جداً، عدا ما يحصل عند حالات الإنذار والمشفوعة عادة بعقوبات، وعلى صعيد المؤسسات فإن الموارد البشرية محدودة، فهي نادرا ما تسخر أكثر من ستة أساتذة، في حين تركز بالخصوص على الجانب الحرفي. أما في معهد الصحافة وعلوم الأخبار فعدددهم كثيف حتى لو التجأ بعضهم إلى التدريس بصفة إلحاق في بلدان الخليج، في إطار التعاون الفني. فتجميد الانتدابات الذي قرره الوزارة سنة 2017، وتحديد عدد الساعات الإضافية، والالتجاء إلى المهنيين العرضيين عوضا عن الخبراء هي الخيارات الوحيدة المتاحة للتعديل من قبل رؤساء المصالح والإدارة المركزية.

إن الهيكلية الحالية لمعهد الصحافة وعلوم الأخبار تدفع في حالات انخفاض عدد الطلبة، مثلما هو الحال منذ سنوات، تدفع إلى تدعيم درجة التأطير للأستاذة المثبتين، لأن العديد منهم لم يعمل البتة بوسائل الإعلام، وهي المفارقة التي تعطل إنتدابات أشمل للحرفيين الناشطين. وتعد هذه المسألة أهم الأهداف التي حدها الراحل محمد علي الكمي أول مدير بعد 14 جانفي عندما قال «يجدر بنا في نظري التفكير في مرحلة تكوين للمكونين التي تم إهمالها طويلا، فالوقت قد حان للاستثمار في هذا الباب قصد السماح للمدرسين بالالتصاق أكثر بواقع الحاجيات الميدانية، وتحسين كفاءتهم الأكاديمية والبيداغوجية.»

وجاءت المبادرة الحافزة سنة 2015 عندما قام المركز الإفريقي بتدريب الصحفيين والإتصاليين والمركز الوطني لتكوين المكونين، بإقتراح دورة تكوينية للمكونين تكون إنتقائية مشفوعة بشهائد، وهو ما سمح بتصنيف مميز لدفعة أولى من الصحفيين المحترفين.

مسلك التأمل 5: يجب أن تحرص مراكز التكوين للصحافة المجاورة على تدعيم الكفاءات البيداغوجية لمدرسيها في إطار مضامين تقنية وإبداعية، بنظير تكوين المهنيين وتدريبهم على الصحافة المحترفة.

ففي مدينة سوسة كان إحداث ماجستير السمي البصري متنوع الاختصاصات فرصة للاستعانة بأساتذة من كليات أخرى أصبح بعضهم يقدم دروسا بصورة منتظمة خصوصا حول مواد تقنية. وهذا يسمح بتطعيم التكوين بمهارات جديدة جدّ مطلوبة من قبل الوسط المهني بشكل يوسع قابلية سوق التشغيل للطلبة.

مسلك للتأمل 6: إمكانية واسعة لتنقل المدرسين من مركز أو كلية إلى أخرى في رحاب نفس الجامعة التي تديرها المديرية الجديدة لمركب منوبة. وهذا ما مكن من فك العزلة عن الوسط الذي يتم فيه تكوين الصحفيين وفتحه على كفاءات جديدة وتطعيم قطاعات أخرى بخبرات علوم الصحافة والاتصال. وقد كان ذلك مفيدا جدا في مجال التربية بالنسبة للسمعي - البصري (الجديد) ذي النقائص الصارخة.

وعلى صعيد آخر يحول ثقل الإجراءات الإدارية دون إنجاز الأعمال اللصيقة بمجال الصحافة واستدامة أنشطته: ذلك أن مجرد الخروج من بوتقة المركب الجامعي منوبة مع كامرايات يتطلب الحصول على ترخيص كتابي وحضور عون تقني وسائق. لذلك أصبح الطلبة يخبرون في غالب الأحيان بالتنقل بوسائلهم الخاصة والتصوير بكاميراتهم أو في بعض الحالات بهواتفهم. وإن كان هذا التقشف يدرب على لباقة التدبير والمرونة أمام الطوارئ، فهو أيضا أحد أعراض البطء الهيكلي لمسار المعهد، وهو ما وصفته الهيئة الوطنية لإصلاح الصحافة والاتصال «بضعف النظام التربوي واختلال إداري».

مسلك للتأمل 7: ينبغي أن يغتنم معهد الصحافة وعلوم الأخبار الفرصة عند حلول التجهيزات قريبا والمبرمجة من قبل برنامج دعم وسائل الإعلام بتونس لتقييم مناهجه وأساليب تحسينها حتى لا تشكل عبئة أمام أوجه التجديد البيداغوجي وخصوصا بالنسبة للأدوات السمعية - البصرية، أو بالنسبة «للفرق» الإضافات البيداغوجية التي اقترحها الطلبة أنفسهم، والتي تتمثل في ورشات إنتاج في ظروف واقعية، وهي عادة ما تشكل منصات حرفية. ذلك أن موعد افتتاح الموسم الجامعي تجلى في محيطها الإقتصادي أساليب جديدة يمكن أن ترتقي إلى مستوى الإنجاز (دروس في الإنتاج المشترك، محاضرات المشاريع...) مع تقييم منتظم أيضا للبيداغوجيا التي تهتم الدارسين.

«صدمة بولونيا»

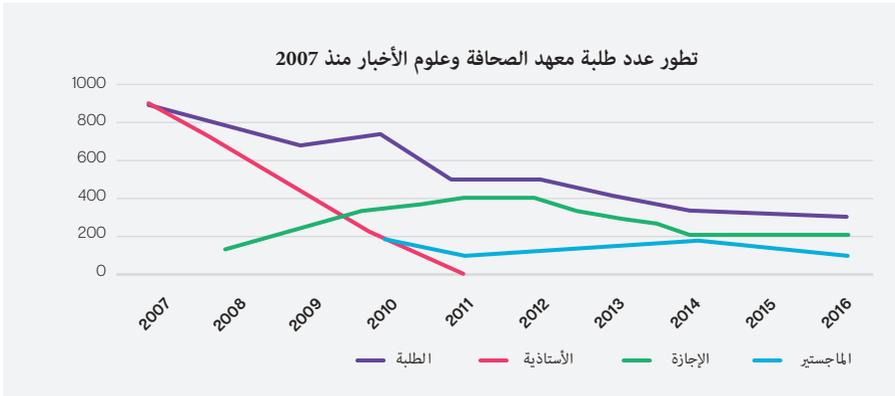
إن إدخال نظام الإجازة والماجستير والدكتوراه شكل فترة اختلال عنيف، لكن معهد الصحافة وعلوم الأخبار لم يستبق ذلك ولم يغتنم الفرص المتوفرة.

إكراهات نظام الإجازة /الماجستير /الدكتوراه (أمد)

إن كانت تونس لا تشكل جزءا لا يتجزء من الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، فهي في المقابل قد انجزت مقارنة مع نظام التعليم العالي المعتمد من الإتحاد الأوروبي خلال مؤتمر «بولونيا» في شهر جوان سنة 1999. وانطلاقا من حرصها على النهوض بالتعاون الدولي فكرت تونس سنة 2008 في إدراج النظام الأكثر وضوحا وهو الإجازة والماجستير والدكتوراه الذي يركز على دورة أولى بثلاث سنوات على الأقل، ودورة ثانية بستين إضافيتين ودكتوراه بثماني سنوات.

وبعد اتخاذ القرار خلال بضعة أشهر انطلقت المرحلة الانتقالية التي دامت أربع سنوات لإتمام التركيز الهيكلي. وأثناء هاته الفترة إستطاع النظام أن يتعايشا: وكان من ناحية طلبة ينهون «الاستاذية في النظام القديم» ومن ناحية أخرى يبدأ طلبة آخرون منذ 2008 - في التسجيل بنظام «الإجازة الجديدة».

وقد تم تحديد مواعدين فاصلين للنظام القديم: يوم 31 ديسمبر 2012 بالنسبة للإجازات و31 ديسمبر 2017 بالنسبة للدكتوراه. وهو ما نتج عنه في كل موعد كثافة غير معتادة للجان الامتحانات.



أسهم تطبيق الإصلاحات الجديدة في تخفيض عدد الطلبة إلى الثلث لكن ذلك دعم وازع التبصر الذي كان في بعض الأحيان عسيرا وفي بعض الأحيان مدعاة للخلافات. وانقلب الاتجاه سنة 2017 حيث ارتفع عدد الطلبة مما أجبر الإدارة لإحداث فريق ثالث في السنة الأولى إجازة تطبيقية لعلوم الصحافة و الأخبار مع أعداد متضخمة للطلبة في إجازة البحوث.

مسلك للتأمل 8: حسب توصيات الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال والسياسة المتبعة في القطاع منذ السنوات، ينبغي تحديد عدد المقبولين في معهد الصحافة و علوم الأخبار.

إن عروض التكوين التي يقدمها معهد الصحافة و علوم الأخبار ساهمت في اثراء الكفاءات في الماجستير المهني الذين تنوعت أعدادهم : حيث كان نظام ماجستير1 الأكثر كثافة ، في حيث كان مجموع الطلبة ب «الصحافة الرقمية» 17 و نظام ماجستير2 ثمانية فقط في تلك السنة و هكذا يكون العدد الجملي للطلبة بالماجستير المهني 67 طالبا، مما يجعل معدلهم 11 طالبا.

و في بعض المواسم الجامعية يتم تسجيل غياب إحدى الشهادت : لم تكن هناك مثلا السنة الثانية إجازة في الصحافة في موسم 2016-2017.

الماجستير في «الصحافة الاستقصائية»: غياب موسم 2015-2016 ليعود 2016-2017. الماجستير المهني في «الاتصال غياب بعد موسم 2016-2017 وحتى العناوين الدالة عن الشعب اختلط استعمالها هي الأخرى.

الماجستير المهني في «الإنتاج السمعي-البصري» أصبح في ترجمته باللغة العربية ماجستير «الاتصال السمعي البصري». فعلاوة عن شوائب المحاولة الأولى للتنظيم العلمي كانت الأهداف المرسومة لهذه الإصلاحات قابلة للتطوير.

مسلك للتأمل 9 : على مستوى الإجازة أو الماجستير يكون أجدى بمعهد الصحافة التبسيط بالتركيز على شهادة موحدة للصحافة، وذلك لتجنب تشتت الجهود والتركيز فقط على إصلاح مضامين البرامج التعليمية.

وعلى مستوى البحوث و لعدم تقييمها من قبل الهيئة الوطنية لتقييم الأنشطة و البحث العلمي ثم تجميد كل وحدات المعهد المختصة في الميدان و ذلك سنة 2009، بعد ثلاث سنوات فقط من تقديم أول دكتوراه للنظام الجديد. و هذا شمل وحدات البحوث التالية :

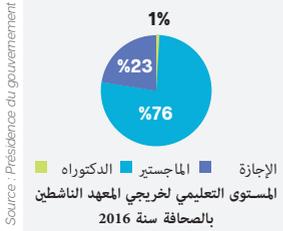
- «الاتصال» (بإشراف السيد محمد حمدان منذ 2003)
- «تكنولوجيات الأخبار و الاتصال» (بتسيير السيد رضا المثناني منذ سنة 2003)
- «تاريخ الصحافة التونسية و المغاربية» (بإشراف السيد أحمد الطويل منذ سنة 2005).

ولئن كان مبادرة شخصية فإن إحداث «بوابة عربية لعلوم الأخبار و الاتصال» التي يرأس تحرير السيد الصادق الحمامي و هي محاولة هادفة، إلا أنها آلت إلى الفشل. بحكم توقف نشاط الموقع على الانترنت.

إن الأنشطة العلمية للمعهد أصبحت اليوم مستقرة، في حين تضاغت أهمية الإنتاج الاستقصائي و رواج المواد الإعلامية ككل، كما تركز الاهتمام أيضا على امتلاك آليات البحوث العلمية حول السمعي البصري من الغرب غير أن الإمكانيات المسخرة لذلك لم تكن كافية.

مع الملاحظة أنه تم سنة 2007 تقديم 235 ملفا للترشح إلى برنامج «الباحثون الشباب» الوزاري، غير أنه لا أحد منها اهتم بمجال الصحافة و علوم الأخبار.

مسلك للتأمل 10 : ينبغي على معهد الصحافة و علوم الأخبار إعادة إحياء مسيرته البحثية حتى يتسنى له بعث مختبر متعدد الاختصاصات مستقطب للشباب . حيث تكون له قواعد محددة بدقة و أنشطة حرة و شفافة مما يجعله محطة للتنوع و التشاركية. كما يجب إصدار نشرة مع هيئة للقراءة و التقييم، و هو ما يربو إلى منزلة الشرعيّة في هاته المادّة.



و ممّا يذكر بالنسبة للمحترفين أن نسبة 1% من خريجي المعهد و الحاملين لبطاقة احتراف محرزون على دكتوراه سنة 2016. في حين يحمل ثلاثة أرباع شهادة ماجستير أو ما يعادلها.

فرص جديدة غير مستثمرة

إن إصلاحات نظام الإجازة و الماجستير و الدكتوراه كانت بعكس ما ينتظر منها موحدة لأساليب التكوين الصحفي بتونس من خلال برمجة مماثلة من قبل الفضاءات المنافسة.

و يتنوع مسار الإجازة بقدر ما خلال التكوين على امتداد ثلاث سنوات، و ذلك من اختصاص إلى آخر. و يعتبر من الداخل كأنه صيغة مختصرة بستتين و نصف السنة، لأن الستة أشهر الباقية مخصصة للتربصات. و مقارنة مع الأربع سنوات للأستاذية القديمة تبدو شهادة الماجستير كأنها اختصاص إضافي.

مسلك للتأمل 11 : نظرا للسلبات الحالية الكامنة في مستوى طلبية الإجازة، و الحاجة الملحة إلى إسبابهم ثقافة عامة متبينة، فإن مستوى الماجستير لا يعتبر قط كرتبة للتخصص، بل محور لأنشطة السمي البصري و تعدد وسائله. وهو ما ينتج اغتنام التعاملات الإيجابية التي انطلقت حديثا في القطاع.

يشمل برنامج الإجازة التطبيقية في التكوين الصحفي ما يلي :

• في الستة أشهر الأولى :

- ثلاثة دروس نظرية بساعتين كل أسبوع، و ذلك في مجال تاريخ الصحافة و المعارف المتصلة بها، و مصادر المعلومة و الوثائق و القانون الدستوري.
- ثلاث ساعات في الأسبوعين مخصصة لتقنيات التحرير الأساسية.
- حصّة أسبوعيّة بساعتين للدروس التطبيقية للأحداث الوطنية، و الفرنسية و العربية و الترجمة و حقوق الإنسان و الإعلامية، مع ثلاث ساعات انجليزية كل أسبوعين و ساعتين لكل من المادتين اللتين تم اختيارهما.

• في الستة أشهر الثانية :

- حصتان نظريتان بساعتين أسبوعياً تخصص للمدخل النظري لمادّة الأخبار و الاتصال و القانون الإداري
- حصة نصف شهرية بثلاث ساعات للتقنيات الأساسية للتحير.
- ساعتان أسبوعيتان للدروس التطبيقية في الأحداث الوطنية، و اللغة الفرنسية و العربية و الترجمة. و
- ساعتان كل أسبوعين حول حقوق الإنسان، و الإعلامية، مع ثلاث ساعات نصف شهرية للانجليزية، و
- ساعتان للمادتين الاختياريتين.
- تربص

• في الستة الأشهر الثالثة :

- حصتان نظريتان بساعتين كل أسبوع حول الاقتصاد و الحقوق في قطاع السمعي البصري
- ثلاث ساعات نصف شهرية لمادّة الإلقاء.
- ساعتان أسبوعيتان للدروس التطبيقية حول إعلام الوكالة، و الالتقاء و التصوير الشمسي مع ثلاث ساعات
- نصف شهرية كمدخل للسمعي البصري.
- ساعتان أسبوعيتان للدروس التطبيقية حول اللغات العربية و الفرنسية و الترجمة، و ساعتان و نصف
- شهرية للغة الانجليزية، و ثقافة المؤسسات، إضافة إلى ساعتين لكل من المادتين الاختياريتين.

• الستة أشهر الرابعة :

- حصتان نظريتان بساعتين، و حسب الاختيار، كل أسبوع.
- ثلاث ساعات نصف شهرية حول النقل و الإذاعة.
- ثلاث ساعات أسبوعية للدروس التطبيقية حول التلفزيون، و كتابة التقارير و الأنفوغرافيا.
- ساعتان تطبيقيتان كل أسبوع حول اللغات الفرنسية و العربية و الترجمة، إضافة إلى ساعتين أسبوعيتين
- للانجليزية و ثقافة المؤسسات.
- تربص

• السادسة الخامسة :

- ثلاث ساعات نظرية بساعتين أسبوعياً حول أدبيات المهنة و البحوث و طريقة إعداد مشروع ختم الدروس.
- ثلاث ساعات أسبوعية للدروس التطبيقية (اختيارية) حول الصحافة الاقتصادية و الثقافية بالفرنسية و
- الانجليزية في اختصاص الرياضة و السياحة.
- ساعتان نظريتان كل أسبوع حول صحافة الرأي و التحقيقات و ثماني ساعات للإنتاج التلفزيوني و الإذاعي
- و الصحافة المكتوبة و الصحافة الرقمية و التصوير الشمسي.
- ساعتان تطبيقيتان كل أسبوع حول الفرنسية و الترجمة، و ساعتان نصف شهرية مخصصتان للانجليزية
- و ثقافة المؤسسات.

• السادسة السادسة :

- مخصصة لتربص بالوسط المهني، أو لمشروع ختم الدروس و تقديمه.

مسلك للتأمل 12 : انطلاقا من أهمية التربص في الوسط المهني للقطاع فإنه ينبغي إحكام الإعداد والتأطير لهذه المرحلة الحيوية من حياة الطالب، وذلك يتوقف في تحضيره بشكل مميز للدخول في الحقبة المهنية من حياته. وتمثل مهمة «معد التربص» في ضبط عقد خصوصي يضمن المسؤوليات والالتزامات لكل الأطراف المتدخلة.

فعلى الورق يقتضي التكوين المبرمج في جانب كبير منه للاستجابة للمقاييس المثالية ومعايير الدراسات العلمية المنتقاة من قبل منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم. ومن الواضح أنه إذا ما تمت مقارنة ذلك مع نظام الدروس المسداة سنة 1998، أن هذه الأداة قادت إلى إصلاح المضمون. وهو ما يجعلنا نستنتج أنها وردت منسجمة أو تكاد مع العالم المهني، وطرق الاستثمار الأمثل للمجاز المستقبلي. إلا أن حصيلة مؤتمر حديث الانتظام أكدت أن خطر البطالة يهدد مجازي التعليم العالي بثلاثة أضعاف ما يهدد به الأيمن أو ذوي المستوى الابتدائي من التعليم.

وعلى صعيد آخر نلاحظ أن مهمة الإنجاز الفعلي لرسم البرمجة تعسر تحت ثقل النظام الهيكلي للقطاع كما ذكرنا سابقا، ومن ناحية أخرى نلاحظ بوضوح غياب الإطار الاستراتيجي للإصلاح: إذا ما هي نوعية الصحفي الذي يريد المعهد تكوينه؟ وما هي نوعية الكفاءات التي نريد تسليحه بها؟ فعندما تتم الإجابة الشافية عن هاته التساؤلات. وعندما نضمن أولوية التقنيات المرصودة للمجال، في منأى عن الأدوات التكوينية التي طفت على السطح عارضة اليوم نوعيات المنافسة الجذابة.

مسلك للتأمل 13 : لتمتين الروابط مع الوسط المهني، يمكن لمعهد الصحافة وعلوم الأخبار إعادة بعث «مجلس المعهد» إضافة إلى المجلس العلمي»، مثلما هو منصوص عليه في مرسوم 1973، على أن تكون أغلبية الأعضاء من المهنيين وأن يكون المجلس ممثلا للهياكل الجديدة المنبثقة عن فترة ما بعد 2011.

يجتمع الفريق البيداغوجي لمعهد الصحافة سنويا في ضاحية قمرت في ملتقى بيداغوجي، لكن دون أن يشفع الملتقى بمحضر جلسة ولا بمخلص للمداولات.

مسلك للتأمل 14 : ضمانا لأكثر ما يمكن من النجاعة، ينبغي تدوين فحوى اللقاءات البيداغوجية التشاورية وتوزيع المحاضر ليكون على أساسها النقاش والتحاور.

من الملاحظ أنه في مستوى الماجستير، فإن قلة قليلة فقط من هياكل التكوين عرفت كيف تستفيد من الفرص التي يتيحها التكوين بالتوازي في شعبتين وهو ما يعبر عنه بـ « La co-construction » كأداة تواصل مع الوسط المهني.

على سبيل الذكر فقد فتح المعهد العالي لمهن الملتيميديا « l'Isamm » لطلبته مسلكا ثنائيا وبالتوازي في اختصاصين، الأول في مجال تصوّر وتطوير منتجات وخدمات الملتيميديا، والثاني في مجال تصوّر وإنتاج الأشرطة ثلاثية الابعاد.

نذكر ايضا تجربة المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بالقيروان الذي فتح هو أيضا طلبته مسلك الإجازة التطبيقية المزدوجة « La co-construction » في اختصاصين، الأول «الأنترنات والملمتديا» والثاني «تطوير التطبيقات».

مثل هذه التجربة، لم تشمل بعد مؤسسات التكوين الصحفي، باستثناء بعض مشاريع الأفكار التي هي قيد الدراسة في الجامعة العربية للعلوم L'UAS بالخصوص .

وهذا يدعو إلى الاستغراب لأنه من أولى وأحرى أن تكون هياكل التكوين الصحفي سبّاقة إلى التجديد البيداغوجي بأن توفّر لطلبتها مسالك تؤهلهم لكسب المزيد من المهارات، وبالتالي تزدهم في حظوظ الإدماج في سوق الشغل، ولا يخفى أن طلبة الصحافة في حاجة أكثر من غيرهم إلى تكوين متعدّد الأبعاد ويجمع بين النظري والتطبيقي وهو ما يجسّمه التكوين بالتناوب وهي من التجارب الناجحة المتداولة في فرنسا بأن يقضي الطالب البعض من فترة التكوين في مؤسّسات ذات العلاقة باختصاصه.

مسلك للتأمل 15 : ينبغي على مؤسسات التعليم العالي في مجال التكوين الصحفي أن تستفيد من الابتكارات البيداغوجية التي تتيحها تجربة المسارات العلمية الثنائية المتوازية على غرار التكوين بالتناوب.

تجسّما لهذه المقاربة، يمكن أن تتولّى لجنة وطنية قطاعية لتنظيم المسارات العلمية والتصديق عليها ليتسنى بذلك تجاوز ما قد تبديه لجان قطاعية أخرى من احترازاات واعتراضات. ونورد في هذا السياق مثال مؤسّسة تعليمية خاصة في تونس دخلت في شراكة مع مؤسّسة فرنسية شبيهة لبعث شعبة في اختصاص «صحافة وتصور»، إلا أنّ اللّجنة القطاعية ذات الإشراف امتنعت عن المصادقة بحجّة أنّ هذا الاختصاص هو ذو صبغة تتجاوزها، وبالتالي فهو يخضع إلى لجنة قطاعية أخرى، هي لجنة علوم الأخبار.

هذا مثال من الأمثلة التي تستوجب اجتماعات دورية لمختلف اللّجان القطاعية بإشراف الوزارة المعنية للبتّ في حالات المعادلة والتصديق على المسارات التكوينية في حالات تعدّد مسالك التكوين بالتوازي، وإلى حد الآن يبدو أنه لم ينعقد أي لقاء بين اللجان القطاعية في علاقة بالمهن الصحفية.

مسلك للتأمل 16 : لمزيد توثيق الروابط بين مؤسسات التكوين والاختصاصات الجديدة ذات العلاقة بالصحافة والاتصال وخاصة في المجال الرقمي، فإنّ مؤسسات التكوين الصحفي مدعوة إلى المطالبة بلجان قطاعية وطنية تتولى التنظيم والمصادقة على تعددية مسالك التكوين وبصورة عامة، لم يقع استغلال الإمكانيات التي تتيحها المقاربات الجامعية والبيداغوجية الجديدة بما فيه الكفاية، لتمكين الخريجين من مزيد فرص الإدماج في سوق الشغل.

مسلك للتأمل 17 : لمزيد توفير فرص التشغيل لخريجها ، فإنه يمكن لمؤسسات التكوين الصحفي أن تبعث هيكلًا في شكل مركز توكل إليه مهمة المصادقة على المؤهلات وهي من التجارب المعروفة بإسم « C 4 » ومثل هذا الهيكل في إمكانه تنظيم لقاءات بين المشغلين من أصحاب المؤسسات الإعلامية والخريجين، في اتجاه توفير أكثر ما يمكن من فرص إبراز المؤهلات وفتح آفاق التشغيل.

« Centre de carrières et de certification des compétences ».

صدمة التحول الديمقراطي

من المفارقات أن بقي التكوين الصحفي وكأنه غير معني بما حصل سنة 2011، وخصوصا معهد الصحافة وعلوم الأخبار الذي بدا وكأنه سرعان ما أغلق القوسين بعد فترة عابرة من حماسه ما بعد 2011 على حد تعبير أنريك كلاوس Enrique klaus فيما يخص وكالة تونس إفريقيا للأنباء حيث كان التحمس لفترة قصيرة. وهذا يجرّ إلى القول بأن حصيلة سنوات بن علي مازالت في حاجة إلى التدوين والكتابة وهو ما يفسر بلا شك هذه الردة أو الجمود في أحسن الحالات.

على صعيد آخر، كانت للمساعدات الضخمة لفائدة القطاع نتائج ذات حدّين. فمن صعوبة تقييم الماضي إلى الميل إلى الإبقاء على الأمور على ما كانت عليه. من الواضح مثلما أشرنا إلى ذلك في موضع سابق أن نظام بن علي الذي كان شديد الاحتراز من الصحفيين هو الذي تسبب، وإن لم نقل عمل بصورة ممنهجة على تدني مستوى التكوين خاصة من خلال «الإصلاحات» التي تم إقرارها بداية التسعينات ومنها تحويل مقر معهد الصحافة وعلوم الأخبار إلى ضاحية منوية البعيدة نسيبا عن العاصمة.

وبالتوازي بدأ في تلك الفترة تسييس المعهد بشكل تدريجي، وكان وراء ذلك أحد أبرز مستشاري القصر، عبد الوهاب عبد الله من قدماء أساتذة معهد الصحافة في بداية السبعينات، فمن خلال الشعبة المهنية لأساتذة التعليم العالي التابعة للجمع الدستوري الديمقراطي وبتعليمات سياسية من سلطة الإشراف كان يتم التدخل بشكل مباشر في ترقية الأساتذة على أساس الموالات بفتح الآفاق في وجوه المقرّبين والتضييق في المقابل على المناوئين فضلا عن أن انتداب الأساتذة المتعاقدين كان يتم على هذا الأساس من المفاضلة.

في المقابل كان معهد الصحافة معقلا من معاقل المعارضة والرفض للسياسة الإعلامية التي كان نظام بن علي يريد لها مجرد دعاية له، وكان وراء ذلك الرفض بعض الأساتذة الذين عرفوا كيف يحافظون على قواعد المهنة وكيف يلقنون طلبتهم مبادئ الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان وكيف يميزون بين الإعلام المبني على هذه القيم وبين الإعلام الدعائي حسب هادية بركات.

سنة 2011 وعلى إثر استقالة زهرة الغري 2011 انتخب محمد علي الكمبي أحد قدماء طلبة وأساتذة معهد الصحافة مديرا للمعهد بإجماع زملائه الأساتذة في أوج ما كانوا يتطلعون إليه من مدّ إصلاح، إلا أن وفاته الفجئية جاءت لتضع حدًا للمسار الإصلاحي الذي كان سيسير عليه المعهد في كنف التشاركية التي كان لا بد منها والتي ستفضي إلى تغييرات في مستوى الأفراد والممارسات.

وتزامن ذلك على مستوى البلاد، مع تراجع مسار العدالة الانتقالية والجدل الذي رافق نشر الكتاب الأسود حول الإعلام الدعائي في عهد بن علي، وكان الرئيس المنصف المرزوقي (2011/2014) وراء ذلك الكتاب الذي صدر دون سابق تشاور وتنسيق مع الهياكل المهنية المعنية ودون مراجعة علمية مسبقة وفق ما تقتضيه قواعد النشر.

ومما غذى ذلك الجدل ما تضمنه الكتاب من تفاصيل حول الفساد في القطاع الإعلامي زمن بن علي وما تضمنه من قائمات بأسماء الصحفيين الذين كانوا يتقاضون الأموال من وكالة الاتصال الخارجي مقابل ما كانوا عليه من تواطىء وموالات.

خلف محمد علي الكمبي في إدارة المعهد توفيق يعقوبي الذي كان عاد حديثاً من الخليج ولئن حاول تركيز جهده على المحتويات البيداغوجية فإنه لم يتم تجديد انتخابه بعد سنتين ونصف من إدارة المعهد.

وجاءت من بعده سلوى الشرفي التي باشرت لفترة وجيزة إذ استقالت بعد أربعة أشهر فقط من انتخابها. ثم تولى إدارة المعهد في فيفري 2015 المنصف العياري، رئيس تحرير سابق في التلفزة الوطنية، وقد سعى إلى الحد من العروض التي يوفرها المعهد بحذف بعض الاختصاصات في الماجستير المهني وهو ما تسبب في انقسامات صلب المجلس العلمي استغلها الجناح المحافظ ليطفو على السطح وانتهى الأمر باستقالة المنصف العياري في موفى أبريل 2017 قبل أن يعيد النظر في بعض اتفاقيات التعاون لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية.

العديد عبّروا عن خيبة أملهم إزاء تلك الفجوة أو الهوة بين التطلعات والآمال التي فجّرها الرابع عشر من جانفي 2011، والواقع الذي اصطدمت به تلك التطلعات وهو ما عبر عنه العربي شويخة أحد أساتذة المعهد بما معناه أن من الرهانات الكبرى التي كان يتعين كسبها في الفترة الانتقالية التي مرت بها تونس رهان القطع النهائي وبلا رجعة مع ممارسات الماضي، بما في ذلك القطع مع النماذج التي كانت تتحكم في أجهزة الإعلام وفي مجال تكوين الصحفيين، ومن في وسعه أن يضمن أو يكون متأكداً من أن الصفحات السوداء المؤلمة في تاريخ معهد الصحافة طويت نهائياً؟

مسلك للتأمل 18 : إن كل عملية إعادة بناء تستوجب وجوباً جرداً مفضلاً للماضي وإن احتفالات معهد الصحافة بالذكرى الخمسين لتأسيسه لها فرصة سانحة للقيام بهذا الجرد، بلا تشنّج ولا عواطف وبصورة تشاركية تعددية، وذلك من أجل ألا تطفو على السطح من جديد أزمات مؤلمة كتلك التي حدثت بالأمس القريب.

مفارقات المساعدات الدولية

في تلك الفترة بالذات توافد العديد من الفاعلين في مجال تطوير المؤهلات واتجهت الجهود إلى معهد الصحافة للمساعدة على تنمية قدراته وتعمير ما يتعين تعصيره بعد مرور سنوات عن أول برنامج دعم أوربي لأجهزة الإعلام التونسية فيما بين 2005 و 2007 عن طريق المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والمركز

الأوروبي للصحافة بماتستريحت « LEJEC » وكان تم تخصيص أكثر من مليار أورو (2.15) لفائدة ذلك البرنامج. أما بعد 14 جانفي 2011 فتقدر المساعدات المباشرة لفائدة أجهزة الإعلام التونسية بما في ذلك المساعدات الفنية عن طريق منظمات التعاون الدولي بما قدره ما بين 13 و15 مليون أورو في السنة. وعلى افتراض أن جانباً من هذه الاعتمادات كان في شكل تجهيزات ومعدّات وخبرات فنية، فإن هذا لا يمنع من الاستنتاج بأن قطاع الإعلام في تونس لم يعرف كيف يستفيد من مثل هذا الدعم الضخم. ربما من الفوائد القليلة التي حصلت هي اللقاءات البيداغوجية وتبادل وجهات النظر بين فرق الخبراء وطلبة الصحافة وهو ما يفتح بعض الآفاق المستقبلية، لكن أية فائدة حصلت على مستوى الهياكل المعنية؟

والملاحظ في هذا السياق أنه قلّما نجد أثراً كتابياً يخصّ تقييم مدى الاستفادة من المساعدات الخارجية وفي حالات التقييم النادرة ما ورد ضمن توصيات برنامج الدعم الأوروبي قبل سنتين من أحداث 2001 بخصوص معهد الصحافة والتداخل فيما يتعلق بالجانب المالي بين الدولة والمؤسسات المالية والوسط المهني.

في هذا المجال هناك العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناول فيها أصحابها بالتحليل مدى قدرة الأطراف الخارجية على استيعاب الواقع المحلي وتعقيداته وبالتالي مدى استفادة القطاع في تونس من الخبرات والمساعدات الخارجية. ونطالع في دراسة ميدانية لأستاذ علم الاجتماع «أوليفي كوش» « Olivier Koch » حول الصحافة الاستقصائية أن 54 فاصل 3% من المشاركين في دورات تكوينية عام 2014 يعتبرون أن محتوى التكوين لا يتطابق مع الواقع المحلي. ويضيف صاحب الدراسة أن 82 فاصل 3% من الخبراء الأجانب الذين أشرفوا على هذه الدورات التكوينية يقرون من جانبهم بأنهم لا يعرفون الكثير عن واقع الصحافة في تونس والبعض الآخر يجهلون هذا الواقع أصلاً.

مثل هذه الاستنتاجات من شأنها أن تدفع كلاً من الطرفين الخارجي والمحلي إلى التساؤل إلى متى هذه الحلقة المفرغة في غياب إستراتيجية واضحة وأهداف محددة مضبوطة.

ولعل من الأمثلة التي تجسّد الفارق بين النظري والواقعي هو بعث ماجستير مهني اختصاص بيئة أو اختصاص حقوق الإنسان وهي من الاختصاصات غير المطلوبة في سوق الشغل.

ما يمكن استنتاجه هو أن التكوين الصحفي في تونس سيبقى هشاً في غياب نظرة تأخذ في الاعتبار إعادة هيكلة القطاع ككل.

مسلك للتأمل 19 : إن أهم هياكل التكوين الصحفي التي تعتمد على المساعدات الدولية فيما يخص معدّاتها وتجهيزاتها مدعوة إلى أن تضبط مسبقاً حاجياتها في وثيقة توجيهية إستراتيجية وبذلك يمكن لكل طرف من الأطراف الخارجية المانحة للمساعدات أن يركز اهتمامه على جانب محدد من الحاجيات. وعلى الأطراف الخارجية من جانبها أن تأخذ في الاعتبار معطيات القطاع الجديدة في تونس وأن تساند قطاع التكوين في المجال الإعلامي والاتصالي بكل مكوناته.

رهان "الحرفية المفقودة"

يتمحور هذا الجزء من الدراسة حول تقييم مدى تأقلم قطاع التكوين مع الحاجيات الراهنة والمستقبلية لوسائل الإعلام وإمكانيات الإصلاح المتاحة.

خطر الانغلاق

يقطع النظر عن الهنات الهيكلية والوظيفية المشار إليها سابقا فإن صورة معهد الصحافة، أو بلغة التسويق، «علامة» هذه المؤسسة، مازالت تحافظ على مكانتها في تونس. ويكفي أن نذكر مؤشرا واحدا للتدليل على ذلك، وهو أن حوالي 10 آلاف من أحياء صفحة المعهد من خلال صفحته على الفيسبوك بالنسبة لسنة هم من قدماء طلبة هذا المعهد 2017. ويرجع ذلك إلى أن معهد الصحافة ظل لفترة طويلة المؤسسة الجامعية الوحيدة في التكوين الصحفي، وقد درس بها الجزء الأكبر من الصحفيين، بنسبة 80% إذا اعتبرنا فقط حاملي البطاقة المهنية لسنة 2016، وبنسبة 88% بالنسبة للصحافيين العاملين بالتلفزة.

ويتوزع مجموع حاملي «البطاقة الحمراء» من خريجي معهد الصحافة بنسبة 37% في الإذاعات و34% في الصحف ووكالة تونس إفريقيا للأنباء. ويشغل القطاع العمومي 62% من خريجي المعهد مقابل 38% في القطاع الخاص.

وإذا أخذنا في الاعتبار مجموع الصحفيين، فإن الأرقام تشير إلى أن خريجي معهد الصحافة يشكلون الأغلبية في الصحف (بزائد 5 نقاط)، لكن عددهم أقل في التلفزة (ناقص 6 نقاط) وبنسبة أقل بكثير في الصحافة الالكترونية حيث الحاجة إلى اختصاصات أخرى. هذا والملاحظ أن الدراسة التي اعتمدها لا تنير السبيل - للأسف - فيما يخص التكوين الأصلي ولا المسار المهني للوافدين الجدد على المهنة. لكن حسب المعطيات المتوفرة لدى النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين فإن الذين التحقوا بالمهنة بعد 14 جانفي 2011 يمثلون اليوم ربع مجموع الصحفيين المحترفين.

الأغلب على الظن أن المسالك التي مرّ بها الوافدون الجدد على المهنة هي أكثر تنوعا بالمقارنة مع الجيل السابق لكن لا شيء يؤكد هذه الفرضية.

ومما يذكر في هذا السياق أن وزارة التكوين المهني والتشغيل كانت أحدثت منذ عام 1997 مرصدا وطنيا للتشغيل يتولى جمع المعطيات اللازمة عن المؤهلات وسوق الشغل على المستويات الوطنية والجهوية والقطاعية ويتولى على ضوئها تحديد مؤشرات العرض والطلب وملاحم المهن المستقبلية. ومثل هذه الدراسات مطلوبة بالنسبة إلى قطاع الإعلام.

مسلك للتأمل²⁰: في إطار إعادة توزيع المهام بالنسبة إلى الجهات المكلفة بمنح البطاقة المهنية، يتعيّن الاهتمام أكثر فأكثر بدراسة الملفات، خاصة بالنسبة لحاملي «البطاقة الحمراء» الجدد على أساس الشفافية وبذلك يمكن دراسة واقع القطاع ككل دراسة علمية صارمة.

صعوبة استعادة الشرعية

إن غلبة خريجي معهد الصحافة عدديا وتاريخيا في مختلف أجهزة الإعلام، خلق نوعا من العقلية التي لا تتعدّد كثيرا عن تلك التي عرفت بها بعض الأصناف المهنية المنغلقة، من ذلك أن العديد ممن التقينا بهم من الصحفيين العصاميين الذين دخلوا المهنة بدون شهادت، عبروا لنا كيف ذاقوا مرارة نعتهم بـ «الدخلاء» أو «المتطفلين» وكأن مهنة الصحافة حكر على حاملي الشهادت دون غيرهم. ويتعلق الأمر خاصة بالمصورين التلفزيونيين، والمصورين الفوتوغرافيين وتقنيي المواقع الإلكترونية في الوقت الذي تجد فيه هذه الأصناف المهنية نفسها مهددة بحكم الأزمة التي يعيشها القطاع وكذلك بحكم التطور التكنولوجي الذي جعل استعمال مختلف الآلات والتجهيزات أمرا يسيرا متاحا لغير التقنيين المختصين، وهذا ما يدفع بالمشغلين إلى التخلص من بعض هذه الاختصاصات والبحث عن أخرى. لكن بالتمعن في قائمة المنخرطين لدى النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، فإن من بين خمسة صحفيين نجد صحفيا له تكوين جامعي في غير الاختصاص الصحفي وهو ما يدل على تفتح القطاع بتنوع المسارات العلمية وتفتحه أيضا على الأجيال الجديدة، من ذلك أن 17% من المنخرطين بالنقابة سنة 2016 هم من الجدد (أول انخراط) وأن واحدا من أربعة منخرطين التحق بالمهنة بعد 14 جانفي 2011.

قانونيا، الشرط الوحيد المطلوب لممارسة المهنة الصحفية هو أن تكون هذه المهنة مورد العيش الرئيسي دون التنصيص على أي نوع من التكوين المسبق. لكن تم سنة 2001 إدخال تحويلات على بعض فصول مجلة الصحافة منها الفصل الذي ينص على: «يجب على كل مدير نشرية دورية ذات صبغة إخبارية أن يثبت في كل حين أنه يشغل صحافيين يعملون لديه كامل الوقت و حاملين للبطاقة المهنية الوطنية و محرزين إما على شهادة ختم دروس في الصحافة و علوم الأخبار (تونس) أو على شهادة من الاختصاص نفسه معترف بمعادلتها لها. و يجب أن يكون عدد هؤلاء المشغلين معادلا على الأقل لنصف فريق التحرير القار العامل بكل نشرية. و بالنسبة إلى النشريات التي تشغل بقسم تحريرها شخصا أو اثنين (وقت كامل) يتعيّن وجوبا أن يكون أحدهما حاملا لشهادة على معنى الفقرة الأولى من هذا الفصل» (الفصل 15 من القانون الأساسي عدد 43 لسنة 2001 المؤرخ في 03 ماي 2001).

ومثل هذا الفصل القانوني وغيره من الفصول القانونية السابقة المتعلقة بشروط الانتداب في المؤسسات الإعلامية العمومية، ذهب في الاعتقاد بأن معهد الصحافة هو المسلك الوحيد بالنسبة إلى كل من يرغب في الانضمام إلى المهنة. ومقتضى نص قانوني جديد سنة 2011، عوض نظام «أمد» (الإجازة الماجستير والدكتوراه) الشرط المطلوب سابقا فيما يخص الدرجة العلمية وهي الأستاذية، كما تم التنصيص في النص القانوني الجديد على الصحافة الإلكترونية وحق الصحفيين العاملين بها في الحصول على بطاقة صحفي محترف.

سنة 2017، وفي سياق إعادة النظر في التشريعات السابقة المنظمة للقطاع، تم التخلي عن اشتراط الإجازة ليكون في الإمكان الالتحاق بالمهنة بمجرد ديبلوم دون تحديد لا المستوى المطلوب ولا التكوين الجامعي في أي اختصاص كان.

وإن كان هذا التمشي يدخل في باب تحرير القطاع بفسح المجال لكل من يأنس في نفسه ممارسة المهنة - وهذه وجهة نظر البعض ويعارضها البعض الآخر- لكن ما يهمنا في سياق هذه الدراسة أن مثل هذا التمشي سينتهي بمعهد الصحافة إلى أن يفقد دوره التاريخي في الانفراد بالتكوين الصحفي، لاسيما وأنه حتى خريجي مراكز التكوين المهني بإمكانهم الحصول على البطاقة المهنية.

ولعل هذا الانفتاح من شأنه أن يزيد المواطنين قربا من وسائل الإعلام، ففي سنة 2013 أظهرت دراسة أجرتها « BBC Media Action » أن 49% من التونسيين لا يثقون في التلفزة ومع ذلك هي مصدرهم الإخباري الرئيسي، وأن 93 فاصل 5% لا يكلفون أنفسهم عناء الاتصال بأية وسيلة إعلام حتى إذا كان لشأن يهتمهم. وخلاصة القول أنه بتوسيع إمكانيات انتداب الصحفيين على أساس أنهم من الفئات الاجتماعية الأكثر قربا من اهتمامات عامة الناس يكون هذا أحد المداخل لأن يستعيد الإعلام شرعيته.

مسلك للتأمل 21 : فيما يخص مختلف الجوانب المتعلقة بالقطاع، فإن معهد الصحافة مدعو إلى إسماع صوته في الفضاءات العامة في اتجاه التأكيد على أهمية الرسالة الاجتماعية الموكولة للصحافة وهو ما يقوم به بعض أساتذة المعهد، لكن بصفة شخصية دون أن تحصل أية استفادة تذكر للمعهد الذي بإمكانه الدعوة إلى ندوة سنوية تجمع المهنيين مثلما دأب على ذلك معهد الصحافة والعلوم السياسية بفرنسا بالشراكة مع « Columbia Journalism school ».

من أجل استعادة الحماسة

أظهرت نتائج البحث الذي تم انجازه في إطار هذه الدراسة أن الثلث فقط (32%) من المتحصليين على الإجازة من معهد الصحافة عام 2016 يدخلون سوق الشغل بعد سنة من التخرج وأن الأغلبية (84%) يواصلون دراستهم بعد الإجازة، ومنهم واحد من بين ثلاثة خريجين يواصلون في غير معهد الصحافة.

وإذا كان ثلث هذا الجيل من الطلبة ينحدرون من جهات تونس الداخلية، فإن 94% منهم يواصلون البقاء في العاصمة إثر التخرج وسبب ذلك أن أهم المؤسسات الإعلامية متمركزة في العاصمة، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن مدى ما يستطيعه معهد الصحافة في مجال تكوين موارد بشرية تعود إلى جهاتها الأصلية بعد التخرج.

ومن المعطيات الأكثر تعبيرا في هذا السياق نظرة قدماء معهد الصحافة أنفسهم لنوعية التكوين الذي تلقوه، من ذلك أن ثلاثة من خمسة خريجين يعتبرون أن تكوينهم لا يتطابق مع نوعية نشاطهم المهني وهو نفس ما يقر به الجميع من مشغلين وعدد غير قليل من أساتذة المعهد الذين التقيناهم في إطار

هذه الدراسة. هذا الانطباع المشترك، إما هو فعلا يعبر حقيقة عن عدم تلاؤم التكوين مع حاجيات سوق الشغل وإما هو يعبر بالأحرى عن معطى آخر وهو أن الإطارات التسيير الوسطى لم تعرف كيف توظف الوافدين الجدد من خريجي معهد الصحافة. التساؤل الذي يطرح نفسه، هو أي استنتاج يمكن الخروج به ليصبح التكوين في المجال الصحفي سواء بالنسبة إلى ما هو موجود أم ما هو منتظر، أكثر تلاؤما مع انتظارات جمهور المتلقين فيعيد بناء جسر الثقة. ولا نسمح لأنفسنا هنا بإسداء نصائح نهائية وبصورة باتة طالما أن المقاربة التي اعتمدها في هذه الدراسة هي مقاربة تشاركية، جماعية وفي ذات الوقت نقدية واستشرافية.

مسلك للتأمل 22 : لا شك أنه من المتأكد والوضعية على ما هي عليه من ثغرات ونقائص في القطاع ككل وفي قطاع التكوين، موضوع هذه الدراسة، أن يتجدد الجميع من أجل استعادة الحماسة، ولعلّ النقابة الوطنية للصحفيين وأصحاب المؤسسات الإعلامية هي أكثر الأطراف المعنية بتشخيص واقع القطاع ودراسة المسارات العلمية والمهنية لمجموع الصحفيين ليطم على ضوء ذلك استشراف الأوصاف المهنية المطلوبة.

وبناء على ما عبّرت عنه مختلف الأطراف المعنية من انتظارات حول المسار الذي يمكن اعتماده لإقرار ما يتعيّن إقراره من إصلاحات، يمكن اختزال توصياتنا فيما يلي:

1. من المهم أن تكون للجامعات والمؤسسات المعنية بالتكوين الصحفي إستراتيجية واضحة هدفها أساسا إكساب طلبتها المهارات والمؤهلات اللازمة، بقطع النظر عن الإمكانيات المتاحة.

مسلك للتأمل 23 : في مجال التكوين الصحفي ينبغي أن تكون الأولوية لمنطق خلق المهارات بدل منطق الإمكانيات المتاحة بمعنى أن يكون الاهتمام بنوعية التكوين في الدرجة الأولى بدل البقاء تحت ضغط الإمكانيات المتوفرة من الناحية البشرية واللوجستية.

وعلى هذا الأساس فإن مؤسسات التكوين مدعوة إلى أن تضبط قائمة مفصلة في مواد التدريس والمحتويات التي تضمن تكويننا جيدا يرتقي إلى مستوى المهارات الحقيقية. واستنادا إلى دراسات شبكة THEOPHRASTE والجمعية الأوروبية للتكوين الصحفي، يمكن اختزال ما يعبر عنه بالهدف الرباعي الخاص بالمهارات المفيدة لصحفي المستقبل كما يلي:

المهارات اللازمة والهدف الرابعي	
<p>روح المبادرة</p> <ul style="list-style-type: none"> - القدرة على التعاون والدفاع عن الاختيارات - روح العمل الجماعي ضمن الفريق - احترام التوجهات والمواظبة - التأقلم مع التكنولوجيات الجديدة وكل ما هو جديد 	<p>الإلمام بأدوات المهنة</p> <ul style="list-style-type: none"> - القدرة على جمع الأخبار على أساس تنوع المصادر والغربلة والتحليل والموازنة - حذق تقنيات التحرير الأساسية - الدقة (الإستشهادات ، الأرقام) - احترام أخلاقيات المهنة : المصداقية والنزاهة
<p>جودة المنتج</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقديم كل ما هو جديد والقدرة على شد الانتباه - نوعية التقديم من حيث زاوية الاختيار والأسلوب والهيكلية. - سلامة اللغّة - كيفية تقديم العمل النهائي من حيث الأسلوب والعناوين 	<p>المعارف</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإلمام بالأحداث والتشعب بما يكفي من الثقافة العامة لإدراك ما يحصل من مستجدات - الاعتماد على الذات في كل ما هو بحث وثائقي - القدرة على التبسيط للنفاذ إلى جمهور المتلقين - إدراك دور الصحافة في المجتمع (الإلمام بتاريخ الصحافة، الممارسات النموذجية)

2. من المتأكد تطوير أدوات التقييم لتتسنى متابعة مسارات أفواج المتخرجين واندماجهم في المهنة.

مسلك للتأمل 24 : من المهم تعزيز مفهوم ورشات الإنتاج في كل المستويات وخاصة في الماجستير، ومن المفيد أن يتولى مهمة التأطير صحفيون محترفون مباشرون بصفتهم هذه، أو بالتعاون مع أساتذة الصحافة، وهو ما يزيد في توثيق الصلة مع الوسط المهني وبالتالي تعزيز فرص الشغل.

3. ضرورة إثراء حقل البحوث التطبيقية حول مهن الصحافة وحاجيات القطاع المستقبلية.

مسلك للتأمل 25 : في ظرفية تتصف بسرعة التغييرات وتلاحقها فإن تطوير المؤسسات الإعلامية - بما في ذلك مفهوم التكوين الصحفي ذاته- لن يستنى إلا ببرامج تكوين لفائدة إطارات التسيير الوسطى في أجهزة الإعلام ليكون في إمكانهم مواكبة كل هذه التحولات، وهذا النوع من التكوين يكاد يكون منعهدا.

في فرنسا مثلا، هناك مرصد لمهن الصحافة ومرصد آخر للقطاع السمعي بصري موكول إليهما رصد المسارات المهنية وفرص التشغيل سواء بالنسبة لحاملي الشهادات أم من لا شهادت لهم، والدراسات التي ينجزها يتولى وضعها موضع التنفيذ هيكل آخر، هو مركز التحاليل والبحوث متعدّدة الاختصاصات في مجال الإعلام التابع لجامعة باريس 2، وذلك بناء على بيانات من لجنة إسناد بطاقات الاحتراف وبناء على بطاقات الاستمارة

التي توزع على خريجي مؤسسات التكوين الصحفي، وقد تم تحليل البيانات الواردة في بطاقات الاستمارة هذه بالنسبة إلى الحاصلين على بطاقات الاحتراف الجدد سنوات 1998، 2008 و2013.

على هذا الأساس ندرك كيف تمّ تكثيف التكوين الأساسي بالجمع بين الثقافة العامة والمواد الخصوصية خاصة العمل الميداني و هو ما يعني عدم التوقّف عن التجديد البيداغوجي من خلال تنويع المحتويات و مواد التدريس التي لا تستقرّ على حال إذا صحّ التعبير و هو ما يمكن من تنوّع المسارات المهنية، و مثل هذه الدراسة تفرض نفسها في تونس لملء هذا الفراغ الذي لا يمكن أن يتواصل في مجال الدراسات الإستراتيجية حول قطاع الإعلام في إتّجاه رصد الإختصاصات ذات التشغيلية أكثر من غيرها.

على صعيد آخر فإنّ القطاع في حاجة أيضا إلى مزيد من آليات التعديل، إذ لا يكفي أن تتولّى ذلك سلطة الإشراف الحكومية، و إنّما المطلوب أن يتولّى الأمر أهل القطاع أنفسهم على غرار عمادة المهندسين التونسيين بإقدامها على بعث لجنة لتقييم نوعية التكوين وجودته في المؤسسات التعليمية الخاصة و مدى احترامها كراس الشروط وقد أدّت هذه المقاربة إلى غربلّة ملحوظة إذ لم يتمّ الإعراف إلاّ بخمس مؤسسات تكوين من بين ثمانية و عشرين مؤسسة خاصة. و منذ أوت 2007 لم يتسنّ التسجيل في عمادة المهندسين إلاّ لخريجي المؤسسات التعليمية الخمس المعترف بها.

ومن البديهي أنّه لا يمكن لمؤسسات التكوين الصحفي المانحة للشهادت أن تفرض نفسها إلاّ إذا عرفت كيف تتطوّر في هذا السّياق المحفوف بالغموض بالنسبة إلى القطاع.

المطلوب بكلّ تأكيد أن تثبت هذه المؤسسات قدرتها على تقديم الإضافة و هي التي بدأت مصداقيتها في التآكل و جاءت صيغ تكوين أخرى لمنافستها على غرار مراكز التكوين الداخلي صلب بعض أجهزة الإعلام. ولا شكّ أن هذا الأمر أكثر من متأكّد و نستحضر في هذا السّياق ما جاء على لسان أحد من التقينا بهم، مستشهدا بالمهندس المعماري Paul Andreu في قوله ما معناه «الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للمرء أن يحافظ على ثقافته، هي أن يقبل كيف يضعها في خطر.»

ملحق 1

من هو الخبير مشال لوروا؟

صحفي وإطار تسيير سابق لاثنتين من كبريات مدارس التكوين الصحفي في فرنسا، متخصص منذ أكثر من خمسة عشر سنة في الاستشارات لفائدة مراكز التكوين الصحفي ومرافقتها في استنباط المقاربات الإستراتيجية ووضع الإصلاحات التي يستوجبها تطور القطاع موضع التنفيذ.

هو خريج المدرسة العليا للصحافة « ESJ » بمدينة ليل الفرنسية، مكنته حرفيته من الاشتغال في كل من الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية وكذلك الالكترونية وتخصص في شتى أصناف الإنتاج الصحفي من إعلام وكالاتي قائم على الأخبار الحينية إلى الأعمال الوثائقية الكبرى.

مكنته الأبحاث الاستقصائية المعمقة التي أجراها على امتداد سنتين حول الحياة الجامعية في فرنسا من نشر كتاب عام 2011 تحت عنوان «الجامعات والفوضى العارمة» منشورات « AUTREMENT »، قبل ذلك أحرز عام 2000 على الجائزة الخاصة من لجنة تحكيم مؤسسة «جون لوك لاقارد» « Jean Luc Lagardère ».

قاده مسيرته العلمية والمهنية خارج فرنسا، في البداية مصر كرائر في جامعة القاهرة ومحزر باللغة الفرنسية في صحف دار الجمهورية فيما بين 1995 و 1996، ثم العاصمة «لاوس» « Laos » و « فينتيان » « Vientiane » حيث كان من مؤسسي إحدى الدوريات فيما بين 1998 و 1999.

بحكم تخصصه في التكوين الأساسي والمستمر أشرف على عديد الدورات التكوينية ودورات أخرى لتكوين المكوّنين سواء في فرنسا أم خارجها إلى جانب إعداد كتيبات حول مختلف الأصناف الصحفية.

شغل منصب مدير القسم الدولي بالمدرسة العليا للصحافة (2002-2005) L'ESJ ومدير تكوين الصحفيين CFPJ بباريس (2005-2008) ثم مدير مركز تدريب الصحفيين CFI حيث كان بالخصوص وراء أول دورة تدريبية في الملتيميديا، إلى جانب إسهاماته في التأطير والإشراف على شهادات البحث وختم الدروس في مستوى الإجازة بمعهد LISCPA في السنة الجامعية 2009-2010.

كانت له في إطار التعاون الدولي مهمات في أربعين من بلدان إفريقيا الشمالية، الشرق الأوسط، أوروبا وآسيا، إفريقيا الصحراوية وجنوب شرق آسيا خاصة، وفي إطار مهام التعاون الدولي كان وراء بعث شهادة الماجستير في الصحافة الاستقصائية بالتعاون بين باريس والعاصمة القطرية الدوحة وتحديدًا مركز التدريب بقناة الجزيرة، إضافة إلى إشرافه على برنامج تدريب في أوكرانيا بالتعاون مع « BBC Media Action » وإشرافه على تنظيم مناظرة بالتعاون مع « CNN International » كما كان وراء بعث مجلة مختصة بالقاهرة لفائدة طلبة من ست جنسيات، وكذلك الإشراف على ثلاث شعب في الصحافة باللغة الفرنسية بالشراكة مع الجامعة اللبنانية ببيروت وجامعة القاهرة و « Lomonossov » بموسكو.

وبصفته الكاتب العام لشبكة « Théophraste » لمعهد الصحافة الفرنكوفونية، ساهم في توسيع دائرة الأعضاء في هذه الشبكة وإعطاء الأولوية للتفكير في أفضل صيغ وضع مقاييس التفوق والامتياز.

وبصفته عضواً في جمعية EJTA الأوروبية (European Journalism Training Association) ساهم في تطوير علاقات التبادل والشراكة الأورو-متوسطة.

مستشار مستقل منذ 2009 وعضو المنظمة الفرنسية للتقييم، يتولّى حالياً إنجاز دراسات والقيام بمهام مرافقة في مجال التدريب والرسكلة والإصلاح، إلى جانب المساهمة في مجالات علمية تعنى بتعميق التفكير في الجوانب المتعلقة بتقييم مدى تأثير المؤسسات الإعلامية وإشعاعها وقدرتها على النفاذ إلى المتلقين، ويتعاون خاصة مع « Global Media Journal » منذ 2014.

ملحق 2

قائمة في الاتصالات

فيما يلي قائمة في الإعلاميين والإعلاميات الذين كانت لنا معهم اتصالات مباشرة وغير مباشرة في مختلف مراحل إعداد هذه الدراسة إضافة إلى عدد من سامي المسؤولين خاصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وممثلي عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية وكذلك عدد من الأساتذة والمكونين والطلبة من مختلف المستويات التعليمية. وقد اعتمدنا في ترتيب هذه القائمة على الحروف الأبجدية (باللغة الفرنسية):

بهيجة بالمبروك صحفية بوكالة تونس إفريقيا للأنباء ومكونة معتمدة لدى المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين والمركز الفني لتكوين المكونين.

مهدي بن عمر رئيس تحرير إذاعة الديوان بصفافس.

محمد بن عياد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة صفافس.

ليليا بن الشيخ رئيسة تحرير إذاعة المنستير.

نادية بن قمر رئيسة مصلحة التوثيق والبحوث بالمركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين.

زهير بن حمد مدير العلاقات الخارجية بالإذاعة الوطنية التونسية.

فاتن بن لاغة أستاذة وعضو بالمجلس العلمي لمعهد الصحافة وعلوم الأخبار ومدرسة بالجامعة الأوروبية بتونس.

معز بن مسعود مسؤول (حتى شهر ديسمبر) عن قسم الإتصال بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار، مدير الدراسات والتربصات وعضو المجلس العلمي.

سكينة عبد الصمد الكاتبة العامة للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.

فادي عبيد طالب في علوم الإتصال (M1) بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار.

أنس عبيد مصورة صحفية ومكونة بالمركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين ضمن برنامج دعم وسائل الإعلام التونسية.

سميرة عبيد تقنية صوت بإذاعة المنستير.

لطيفة خرباش سفيرة المملكة المغربية بتونس ومديرة سابقة للمعهد الأعلى للصحافة والإعلام بالرباط (المغرب).

سفيان عمار أستاذ مساعد ورئيس قسم الصحافة بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار.

وفاء العطاوي صحفية بوكالة تونس إفريقيا للأنباء وطالبة دكتورا بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار.

مروان عياد طالب سنة ثانية ماجستير مهن (Cross média) بجامعة سوسة.

عبد الرؤوف باي نائب رئيس الجمعية التونسية للصحفيين الشباب.

المجلس العلمي لمعهد الصحافة وعلوم الأخبار.
محمد الأسعد الدايش مدير العلاقات العامة
بمؤسسة الإذاعة الوطنية التونسية.
آمال دريز كاهية مدير بإدارة معادلات شهادت
التعليم العالي الخاص بوزارة التعليم العالي
والبحث العلمي.

درة اليمحمدي طالبة في الإجازة الأساسية لعلوم
الإعلام والاتصال بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار.

حميدة البور مديرة معهد الصحافة وعلوم
الأخبار وعضو المجلس العلمي بالمعهد ورئيسة
مديرة عامة سابقة لوكالة تونس إفريقية للأبناء،
مسؤولة وداوية قدام معهد الصحافة.

سنية فالكو مكلفة مهمة بالجامعة المركزية
للإتصال « Centrale com » منتجة برنامج بإذاعة
IFM وطالبة سابقة بالجامعة المركزية.

عماد رياض فرح مدير المعهد الأعلى للفنون
والميلتيميديا.

رياض الفرجاني أستاذ علم اجتماع اختصاص
الميديا والإعلام وعضو الهيئة العليا المستقلة
للإتصال السمعي البصري (2013-2015).

ياسين قراب مدير إذاعة المنستير.

ماهر قصاب مدير عام التعليم العالي بوزارة
التعليم العالي والبحث العلمي.

باسكال Pascal Guénéé مدير المعهد التطبيقي
للصحافة بجامعة باريس دوفين وأمين مال
الجمعية الوطنية لمهن الصحافة ونائب أول لرئيس
شبكة مدارس الصحافة Théophraste الفرنكفونية.

حلمي قيدانة مدير البرمجة بإذاعة الواب
« Hashtag FM » بصفاقس.

حمزة الحداوي منشط بإذاعة Dream FM
بصفاقس ومتربص بأكاديمية (DW Akademie)

عبد المجيد بن عمار مدير عام البحث العلمي
بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

سعيد بن كريم مدير عام المركز الإفريقي
لتدريب الصحفيين والاتصاليين.

محمد العروسي بن صالح المدير التنفيذي
للجامعة التونسية لمديري الصحف.

فضيلة البرقاوي عضو مجلس الصحافة الذي
بعث في أفريل 2017 وصحفية حرة.

إنصاف بوغديري رئيسة تحرير الحوار التونسي
التلفزية.

وريدة بوسعادة أستاذة مساعدة ورئيسة قسم
الإتصال بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار منذ
ديسمبر 2017.

أمينة بوزندقة الزغل المديرية العامة لجامعة
«دوفين» بتونس.

تيري بريزيليون Bresillon Thierry صحفي
حر في تونس.

آية بن شعبان صحفية براديو واب بصفاقس
«hashtag FM».

فتحي الشروندي مدير الأخبار بمؤسسة الإذاعة
الوطنية التونسية.

حاتم شنقال منسق الماجستير المهني للإنتاج
ومساعد مخرج بالمعهد العالي للفنون وللملتيميديا.

العربي شويخة أستاذ علوم الأخبار والإتصال
بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار عضو سابق بالهيئة
الوطنية لإصلاح الإعلام والإتصال.

هاجر الشرايبي مديرة وحدة التصرف في برنامج
دعم وسائل الإعلام التونسية.

زياد دبار عضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية
للصحفيين التونسيين وممثل النقابة في اللجنة
الوطنية لإسناد بطاقة صحفي محترف وعضو

حمزة الخلفاوي صحفي، إذاعة Dream FM بصفاقس.

كلوس أنريك Klaus Enrique باحث في معهد البحوث حول المغرب المعاصر.

أحمد العبيدي أستاذ باحث في القانون بالجامعة العربية للعلوم.

النوري النجمي رئيس الهيئة العليا المستقلة للسمعي البصري.

المدني الهواري مدير الشؤون القانونية بمؤسسة الإذاعة التونسية.

مالك المحواشي رئيس قسم التصوير بوكالة تونس إفريقيا للأنباء.

منوبي المرووي أستاذ بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار عضو مجلس الصحافة (أفريل 2017)

ماتلارت ترستن Mattelart Tristan أستاذ بمعهد الصحافة الفرنسي جامعة باريس II باحث بمركز التحليل والبحوث متعددة الإخصاصات في مجال الإعلام.

ماتراس كورين Matras Corinne مستشارة، شاركت في وضع مقاييس الجودة في مجال التكوين الصحفي في إفريقيا، تحت إشراف اليونسكو.

محمد صالح مشيش طالب ماجستير الإنتاج السمعي البصري بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار.

وليد الماجري صحفي.

حبيبة الماجري الشيخ صحفية حرة وعضو مجلس الصحافة (أفريل 2017).

كريم ميميته المدير العام المساعد بالمدرسة العليا للهندسة والتصميم في المجال السمعي البصري.

سلمى الحلواني طالبة سنة أولى في علوم الميديا بجامعة صفاقس.

محمد حمدان مدير قسم الصحافة بالجامعة العربية الخاصة للعلوم عضو المجلس العلمي ومدير سابق لمعهد الصحافة وعلوم الأخبار .

أمينة هميلة طالبة سنة ثانية ماجستير مهني MP Cross-media بجامعة سوسة.

صادق الحمامي أستاذ محاضر عرضي بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار ومدير سابق للمركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والإتصاليين حتى فيفري 2017.

حاتم الموري مدير مساعد التكوين بمؤسسة الإذاعة الوطنية التونسية.

عبد الكريم الحيزاوي أستاذ بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار وعضو المجلس العلمي. رئيس مركز media développement center ومدير سابق للمركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والإتصاليين.

نشى إسماعيل مراسلة جهوية لإذاعة المنستير من المهديّة.

محمد الجبري أستاذ تاريخ ومنتسق ماجيستر Cross-media بجامعة صفاقس.

كمال جرفال عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة صفاقس. ياسين كاشا مسؤول المكتب الإقليمي بمنظمة مراسلون بلا حدود تونس.

قيس صفوان صحفي براديو Dream FM صفاقس.

هادية كربول مسؤولة تقنية باستوديوهات معهد الصحافة وعلوم الأخبار.

محمد سامي الكشو مدير مكتب صفاقس لوكالة تونس إفريقيا للأنباء ومكون في الماغيستر Cross-media بصفاقس.

موسى سوادوقو خبير مكلف بمهمة ضمن برنامج دعم المؤسسات الإعلامية التونسية، مكلف بالدراسات الأولية.

صلاح الدين الكرهي طالب بمعهد الصحافة وعلوم الاخبار، الإجازة الأساسية، متربص بـ BBC Media Action

صلاح الدين الصكوشي طالب بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار، الماجستير المهني في الإنتاج السمعي البصري (وشملت الاتصالات نخبة أخرى من طلبة الإجازة والماجستير)

حامد السويح الرئيس المدير العام لراديو IFM

الطيب الشمنقي المدير التنفيذي لـ Dream FM بصفا قس

زهير التريكي المدير العام للتجديد الجامعي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

حنان الطرابلسي أستاذ إنكليزية اختصاص ماجستير Cross-media بجامعة سوسة

وحيد الحيدري مدير هياكل البحث بالإدارة العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي

صلاح الدين الوسلافي أستاذ بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار

توفيق اليعقوبي مدير سابق لمعهد الصحافة وعلوم الأخبار وعضو المكتب التنفيذي لجمعية «يقظة»

يسرى النوالي طالبة بمعهد الصحافة، الإجازة الأساسية في علوم الأخبار

محمد اليوسفي كاتب عام بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين مكلف ملف الحريات الصحفية

سمير الزراعي كاتب عام بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار

سامية الزواري مستشارة صحفية برئاسة الحكومة مكلفة باللجنة اة لإنشاء بطاقات الاحتراف الصحفي.

فلورنس مينري Florence Minery كاهية مدير قسم «المتوسط - آسيا» قناة فرنسا الدولية (France Médias Monde).

عمار الملوخ مدير بالإدارة العامة للتجديد الجامعي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نجيب المكني المنسق الجهوي لبرنامج النفاذ إلى المعلومة المادة 19.

نبيل المذب مدير مركزي بالإذاعة التونسية.

منى مطيع مديرة التكوين والعلاقات الخارجية بوكالة تونس أفريقيا للأنباء وطالبة دكتورا بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار.

رضا النجار مدير عام مركز استشارات «Najar Media Consulting».

سفيان النواشري أستاذ تطبيقات الإعلامية في اختصاص التصوير الشمسي بجامعة سوسة.

أندريا نوسي Andrea Nusse مسؤول قسم الصحافة الدولية وبرنامج الحوار الإعلامي منظمة فريدريش نيومان الألمانية Friedrich-Naumann Stiftung für die Freiheit (Potsdam)

سامي الوسلافي مدير مساعد في مجال التكوين والبحوث بالمركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين.

روبل بارند Röble Bernd منسق لدى Deutsche Welle Akademie.

رجاء السعداني مستشارة إعلامية لدى رئاسة الحكومة مكلفة باللجنة الوطنية لإسناد بطاقات الإحتراف الصحفي.

نور الدين صبري أستاذ في الاداب ومنسق الماجستير Cross-média بجامعة سوسة.

كلثوم السعيد مديرة مركز التكوين بالإذاعة الوطنية التونسية.

ملحق 3

المراجع والمواقع الإلكترونية

- Actes du colloque du *World Journalism Education Congress*, Rhodes University, South Africa, 5-7 July 2010, panel 6 : « *Driving the future of Journalism Curricula* », <http://bit.ly/2AIL5Fk>
- Annuaire des anciens de l'Institut de presse et des sciences de l'information, 2009
- Big Data, Smart Media? Connecting Content, Audience and Information*, Northwestern University in Qatar, 2014, <http://bit.ly/2kbJf8l>
- Convention collective nationale concernant les entreprises de presse, 24 juillet 1975
- Décret-loi n° 2011-115 du 2 novembre 2011 relatif à la liberté de la presse, de l'imprimerie et de l'édition.
- Décret-loi n° 2011-116 du 2 novembre 2011, relatif à la liberté de la communication audiovisuelle et portant création d'une Haute Autorité indépendante de la communication audiovisuelle
- Instance nationale pour la réforme de l'information & de la communication, rapport général, septembre 2012, <http://bit.ly/2AJc5EE>
- Institut de presse et des sciences de l'information, brochure de présentation, sans date
- Les radios associatives et communautaires en Tunisie, état des lieux 2015*, Association mondiale des radiodiffuseurs communautaires, <http://bit.ly/2ngSK7M>
- Media Industries in the Middle East*, Northwestern University in Qatar, 2016, <http://bit.ly/2zBOGCs>
- Media Use in the Middle East: An Eight-Nation Survey*, Northwestern University in Qatar, 2013, <http://bit.ly/2AlogV8>
- Modèles de cursus pour la formation au journalisme, série Unesco sur la formation au journalisme, 2009
- « Profession : journaliste », dossier de *L'année du Maghreb*, n° 15, 2016 et notamment : CHOUIKHA Larbi, « Une « transition » difficile », Note sur l'état de la recherche en sciences de l'information et de la communication en Tunisie, et EL BOUR Hamida, « Être correspondant régional en Tunisie : De l'aliénation au pouvoir à la liberté totale »
- Syndicat national des journalistes tunisiens, *Rapport sur le statut social et professionnel des membres*, <http://bit.ly/2AlsXhG> et *Rapport annuel sur la liberté de la presse*, <http://bit.ly/2AlsOpF>
- Holding the government to account ? What audiences want from the media*, BBC Media Action, septembre 2013, <http://bbc.in/2AGQQAK>
- ABID Nader et al., « Le rôle des médias et des TIC dans les « révolutions arabes » : l'exemple de la Tunisie », *Chimères*, 2011/1, n° 75

AIACHI Sophie-Alexandra, Pouvoir médiatique et transition politique, le cas de la Tunisie, Observatoire des mutations politiques dans le monde arabe, Institut de relations internationales et stratégiques, 2013, <http://bit.ly/2ibzzHj>

BALIMA Théophile Serge, « Un journaliste professionnel est-il universel ? Réflexion sur la pratique journalistique en contexte africain », *Les Cahiers du journalisme*, n° 16, 2006

BARATA MIR Joan, *Political and Media Transitions in Tunisia: A Snapshot of Media Policy and Regulatory Environment*, *Internews*, 2011

BEBAWI Saba, *Investigative Journalism in the Arab World, Issues and challenges*, University of Sydney, Palgrave Macmillan, 2016

SAMEH Chabbeh, « Les journalistes spécialisés et l'expertise ». Évolution des formes de professionnalisation dans les journaux d'information avant et après la révolution « Bouazizienne », *Les Enjeux de l'information et de la communication*, 2012/1, n° 13/1

CHAUDET Bruno, « La Revue tunisienne de communication », *Revue française des sciences de l'information et de la communication*, 6/2015, janvier 2015, <http://bit.ly/2jwXtxO>

CHOUIKHA Larbi, « Médias et transition en Tunisie : de la configuration étatiste à l'amorce d'un processus de désétatisation de l'information », *Refscim « Communication et changement »*, octobre 2016, <http://bit.ly/2jFoBKg>

CHOUIKHA Larbi, *La Difficile Transformation des médias*, éditions Finzi, Tunis, 2015

CHOUIKHA Larbi, « Evaluation de la mission de service public audiovisuel en Tunisie », in *La mission de service public audiovisuel dans la région Maghreb/Machrek*, Rapport régional, Panos Paris et *Observatori Mediterrani de la comunicazione*, 2012

CHOUIKHA Larbi, « Propriétés et particularités du champ politico-journalistique en Tunisie », *NAQD*, 1995/1

DOWSON-ZEIDAN Najla, EATON Tim et WESPIESER Karen, *After the revolution – what do Libyans and Tunisians believe about their media? BBC Media Action Research report, Issue 06*, 2015, <http://bbc.in/2kl2RHT>

DUPRET Baudouin, KLAUS Enrique et GHAZZAL Zouhair, « Commenter l'actualité sur internet. La structure d'intelligibilité d'un forum de discussion arabe », *Réseaux*, 2010/2, n° 160-161

EL BOUR Hamida, *Médias publics arabes et transition démocratiques*, Actes du colloque international des 26 et 27 avril 2012, Institut de Presse et des sciences de l'information. Konrad-Adenauer-Stiftung, <http://bit.ly/2i8PupF>

ELHAOU Mohamed Ali et FITOURI Aida, « La profession journalistique après la « révolution du jasmin » sous l'emprise de la modernisation », *Les Enjeux de l'information et de la communication*, 2015/1, n° 16/1

EL ISSAWI Fatima, *Tunisian Media in Transition. Carnegie Endowment for International Peace. Middle East*, 2012, <http://ceip.org/2ArM75l>

EL ISSAWI Fatima, *Tunisian media and political polarization: glorifying the self, rejecting the other*, in LONGO Pietro et MERINGOLO Azzurra (dir.), *The Tunisian Media: Between Polarization and Compromise, Arab media report*, <http://bit.ly/2zXM5Wh>

- FERJANI Riadh, « Chapitre 3. L'économie informelle de la communication en Tunisie : de la résistance à la marchandisation », in *Piratages audiovisuels. Les voies souterraines de la mondialisation culturelle*. Louvain-la-Neuve, De Boeck Supérieur, « Médias-Recherches », 2011
- FERJANI Riadh, *All the sides of censorship : Online media accountability practices in pre-revolutionary Tunisia*. MediaACT. Working paper, 12/2011, <http://bit.ly/2zHo55q>
- FRISQUE Cégolène, « Précarisation du journalisme et porosité croissante avec la communication », *Les Cahiers du journalisme* n° 26, printemps-été 2014
- GAMAOUN Sahraoui, Agence Tunis Afrique Presse : Pour une information objective et pluraliste, 2016
- HAMDANE Mohammed « Pour une école de recherche spécifique en sciences de l'information et de la communication », *Revue tunisienne de communication*, n° 42, juillet/décembre 2003
- HAMMAMI Sadok, « La presse tunisienne : transformations et continuités », *Revue tunisienne de communication*, n° 64-65, 2015
- HAMMAMI Sadok, « Quand le peuple rentre en scène », *Médium*, 2011/4, n° 29
- HAUGBØLLE Rikke Hostrup Haugbølle et CAVATORTA Francesco, 'Vive la grande famille des médias tunisiens' *Media reform, authoritarian resilience and societal responses in Tunisia*, *The Journal of North African Studies*, Vol. 17, Iss. 1, 2012
- HIZAOUI, Abdelkrim, « De la formation au journalisme à la formation à la communication : Rétrospective d'un itinéraire laborieux ». *Al-magallat al-tunisiyyat li-'ulum al-ittisal*, 2005
- HIZAOUI, Abdelkrim, *Comment : « Media Aid? Or International Politics? »*, 24 octobre 2017, <http://bit.ly/2j43Bxh>
- KLAUS Enrique, « La restauration autoritaire au prisme des instruments de propagande. Le cas de l'agence Tunis Afrique Presse (TAP) », *Politique africaine*, 2017/2, n° 146
- KLAUS Enrique, « Les journalistes face aux révolutions », *La Vie des Idées*, Dossier « Presse et Démocratie », 2011, <http://bit.ly/2fH5Vfi>
- KOCH Olivier, « Les médias dans les « transitions démocratiques » : état des lieux et prospective », *Questions de communication*, 2015/2, n° 28
- KOCH Olivier, « La (re-)professionnalisation du journalisme tunisien dans la période transitionnelle : le rôle des acteurs extra-nationaux », et « La transnationalisation de l'information et du journalisme, Le cas de la région arabe », GUAAYBESS Tourya, in *La Circulation des productions culturelles, Cinémas, informations et séries télévisées dans les mondes arabes et musulmans*, sous la direction de MARCHETTI Dominique, Centre Jacques-Berque, Institut français d'études anatoliennes, « Description du Maghreb », Rabat, Istanbul, mars 2017
- LYONS Jonathan, *The Western University and the Arab Tradition, A 'Secret' History*, Northwestern University in Qatar, "Occasional Paper Series", 2015, <https://bit.ly/2pFgSit>
- MARTIN J. D., SCHOENBACH K., et NAQVI, S., *Testing stereotypes about the online Arab public sphere: Predictors of concerns about internet surveillance in five Arab countries. Paper presented at the meeting of the Association for Education in Journalism & Mass Communication*, Chicago, 2017
- MATTELART Tristan et FERJANI Riadh (dir.), « Monde arabe : les révolutions 2.0 n'ont pas eu lieu », *Médiamorphoses*, n° 30, automne 2011

- MAZZELLA Sylvie (dir.), *La mondialisation étudiante. Le Maghreb entre Nord et Sud*, IRMC-Karthala, 2009
- MELLOR Noha, *Modern Arab Journalism, Problems and Prospects*, Edinburgh University Press, 2007
- MERINGOLO Azzuro, *The Role of the Media in Turbulent Transitions: the Case of Egypt and Tunisia*, <http://bit.ly/2zYXbKo>
- METRAL André, *La presse écrite tunisienne autour du 14 janvier 2011 : Ruptures, continuités et flottements*, 2012, <http://bit.ly/2yc8YPC>
- MORGAN Clara, *Who Defines "Excellence" in Education? And How?*, *Al-Fanar Media*, mai 2016, <http://bit.ly/2ApcPht>
- NAGAZI Escander et AZIZI Asmaa, *Rapport sur la présence de la langue française dans les médias tunisiens*, Institut français, janvier 2017
- NAJAR Ridha, « L'enseignement des Sciences de l'Information au Maghreb : réalités et perspectives », *Revue tunisienne de communication*, n° 11, janvier/juin 1987
- NAJAR Sihem (dir.), *Penser la société tunisienne aujourd'hui : la jeune recherche en sciences humaines et sociales*, IRMC-Cérès éditions, 2013
- NAJAR Sihem (dir.), *Les réseaux sociaux sur Internet à l'heure des transitions démocratiques*, IRMC-Karthala, 2013
- Parsing "Arab Spring"*, Northwestern University in Qatar, 2014, <http://bit.ly/2Aqh5gY>
- PINTAK Lawrence, *Islam, Identity and Professional Values: A study of Journalists in three Muslim majority regions*, 2013
- RAMPAL Kuldip Roy, *Professionals in search of professionalism : Journalists' dilemma in four Maghreb states*. Gazette 58, 1996
- STEPAN Alfred, *Tunisia's transition and the twin tolerations*. *Journal of democracy*, 2012
- TAYAH Latifa, « La société civile face à l'ambition du pluralisme médiatique au Maghreb » et SMATI Nozha, « La presse régionale en Tunisie : une presse de territoire marginalisée », *Horizons Maghrébins*, « Médias au Maghreb et en milieu migratoire. Etat des lieux, production, réception et enjeux politiques, économiques et culturels », n° 62, Presses universitaires du Mirail, 2010
- TOUATI Zeineb, *Presse et révolution en Tunisie : rôle, enjeux et perspectives*, *Journal for Communication Studies*, vol. 5, n° 1, 2012, <http://bit.ly/2ycp3oQ>
- TWEISSI Basim, *Teaching Journalism in The Arab World : Challenges and Lost Opportunities*, *Al-Fanar Media*, juin 2015, <http://bit.ly/2Ak9vSh>
- YACOUB Souha, « Press Freedom in Tunisia, The Post-Revolution Challenges », EL BOUR Hamida, FREY Elsebeth and RAHMAN Md. Golam, « Media Landscape in Bangladesh, Norway and Tunisia » and YACOUB Taoufik, « The October 2012 General Strike of the Tunisian Journalists », in Elsebeth Frey, Mofizur Rhaman et Hamida El Bour (dir.), *Negotiating Journalism. Core Values and Cultural Diversities*, Göteborg: Nordicom

ملحق 4

نظام الدراسات بمعهد الصحافة سنة 1998

الضارب	أشغال تطبيقية / أشغال موجهة	الدروس	وحدات السنة الأولى / المرحلة الأولى
3 3 3 3 3	52 س 52 س 78 س 52 س 52 س		اللغات • عربية • فرنسية • انكليزية • ترجمة • تقنيات التحرير
1 1		52 س 52 س	العلوم القانونية و الاقتصادية • مدخل عام للقانون و القانون الدستوري • إقتصاد
1 0.5 0.5 1	26 س	52 س 52 س 26 س	العلوم الإنسانية و الاجتماعية • علم الاجتماع • تاريخ الصحافة • الحضارة في العالم المتوسطي • علوم المنهجية
2 2 0.5	26 س	39 س 39 س	التعليم المختص • صحافة (مستوى 1) • اتصال (مستوى 1) • معالجة النصوص*
	338 س	286 س	المجموع

الضارب	أشغال تطبيقية وأشغال موجهة	الدروس	وحدات السنة الثانية / المرحلة الأولى
3 3 3 3 3	52 س 52 س 78 س 52 س 52 س		اللغات <ul style="list-style-type: none"> • عربية • فرنسية • أنقليزية • ترجمة • تقنيات التحرير
1 1		52 س 52 س	العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف <ul style="list-style-type: none"> • القانون الإداري والعلاقات الدولية • مدخل إلى التصرف والإحصاء
1 0.5 0.5 1	26 س	52 س 26 س 26 س	العلوم الإنسانية و الاجتماعية <ul style="list-style-type: none"> • علوم اجتماعية (علم النفس الاجتماعي) • تاريخ حركات الإصلاح في القرن 19 • جغرافيا • مدخل إلى علم المكتبات والتوثيق والاقتصاد المكتبي
2 2 0.5	26 س	39 س 39 س	الاختصاص <ul style="list-style-type: none"> • صحافة (مستوى 2) • اتصال (مستوى 2) • إعلامية
	338 س	286 س	المجموع

الضارب	أشغال تطبيقية / أشغال موجهة	الدروس	وحدات السنة الأولى / المرحلة الثانية
1 1	104 س 52 س		التحرير الصحفي • التحرير الصحفي • صحافة الوكالة
1 1	104 س	52 س	الصحافة المكتوبة • فنون الرسم والطباعة • سكرتارية التحرير
1 1 1 1	52 س 52 س 26 س 26 س		الصحافة السمعية البصرية • إذاعة • تلفزة • التصوير الصحفي • الإلقاء
1 1 1 1		52 س 26 س 26 س 52	منهجيات البحث والتكوين للدعم • قانون الصحافة • حقوق الإنسان • تاريخ الأفكار السياسية • منهجيات البحث
	416 س	208 س	المجموع

الضارب	أشغال تطبيقية / أشغال موجهة	الدروس	وحدة السنة الثانية / الدورة الثانية
1 1 1 1	78 س 65 س 65 س 26 س		الإنتاج الصحفي (السداسي الأول) • ورشة الإنتاج الصحفي (مكتوب) • ورشة الإنتاج الصحفي (إذاعة) • ورشة الإنتاج الصحفي (تلفزة) • الإلقاء
0,5 0,5 0,5 0,5 0,5 0,5	156 س 26 س 156 س 26 س 156 س 26 س		الإنتاج الصحفي / السداسي الثاني • اختيار 1 • ورشة الإنتاج الصحفي (مكتوب) • تحليل الصورة • اختيار 2 • ورشة الإنتاج الصحفي (إذاعة) • الإلقاء • اختيار 3 • ورشة الإنتاج الصحفي (التلفزة) • الإلقاء
1 1	52 س		التكوين التكميلي • ندوات البحث • شهادة ختم البحث
1 1	156 س		الصحافة المتخصصة • ورشة صحافة الاختصاص • التربص
	624 س		المجموع

الضارب	عدد الساعات	وحدات الديبلوم الوطني للدراسات العليا (سنة)
1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	32 س 32 س 32 س 32 س 40 س 60 س 80 س 30 س 60 س 50 س 15 س 75 س 100 س 50 س 30 س	• قانون الصحافة والمؤسسات الصحفية • اقتصاد وتصرف في المؤسسات الإعلامية • المجتمع ووسائل الإعلام • اللغة الانكليزية • ورشة التحكم في الحاسوب • ورشة تقنيات التحرير الأساسية • ورشة الأشكال الصحفية: الريبورتاج والتحقيق والحوارات • ورشة فنون الرسم وتقنيات الطباعة • ورشة سكرتاريا التحرير • ورشة الإنتاج الصحفي المكتوب • ورشة الإلقاء الإذاعي • ورشة الصحافة الإذاعية • ورشة الصحافة التلفزية البصرية • ورشة الملتيميديا والإنتاج • فضاء المحاضرات (ثقافة، اقتصاد وسياسة...) • التربص (شهر ونصف)
	750 س	المجموع

برنامج دعم قطاع الاعلام في تونس تكوين، تحديث ونجاعة

عديد الاشكالات من خلال خطة عمل تتضمن خاصة:

- تفعيل القوانين الحالية للإعلام وهيكله وسائل الإعلام، مع إيلاء اهتمام خاص بجداولها الاقتصادية.
- الإصلاح الهيكلي للمؤسسات الإعلامية والشركات ذات الصلة، بما في ذلك دعم وسائل الإعلام العمومية وإعادة هيكلتها الداخلية.
- تعزيز قدرات أصحاب المهنة: صحفيون ومسؤولون ومدربون وصناع قرار والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على المستويات المحلية والوطنية.
- النفاذ إلى المعلومة المستقلة والجيدة على المستوى المحلي والجهوي والوطني.
- الاحاطة بالشباب، من خلال التعليم الإعلامي.
- دعم صورة المرأة ومشاركتها في وسائل الإعلام

المستفيدون:

المعاهد العمومية للتدريب الإعلامي:

المركز الإفريقي لتدريب الصحافيين والإعلاميين (تكوين مستمر)، معهد الصحافة وعلوم الإعلام (مؤسسة جامعية).

وسائل الإعلام العمومية التونسية:

التلفزيون الوطني، الإذاعة الوطنية، الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، وكالة تونس إفريقيا للأنباء.

الهيئات التنظيمية والتعدلية:

الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، مجلس الصحافة (قيد الإعداد)، النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.

الهيكل العمومية:

رئاسة الحكومة، مجلس نواب الشعب، وزارة التربية والتعليم، وزارة الشباب والرياضة.

وسائل إعلام خاصة (تجارية وجمعياتية):

وسائل الإعلام المشاركة في التكوين متعدد الاختصاصات، والمستفيدين من الدراسات، بدعم من المجتمع المدني، بما في ذلك وسائل الإعلام المحلية.

يهدف برنامج دعم قطاع الاعلام في تونس إلى إصلاح وتحديث وسائل الاعلام الوطنية والمحلية. كما يسعى المشرفون عليه إلى إضفاء الطابع المهني على مختلف الجهات الفاعلة في مجال الإعلام والتنظيم والتكوين المستمر.

ويعمل هذا البرنامج الممضى من طرف والجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الأوروبي في جوان الفارط في إطار اتفاقية تمويل على تطوير المشهد الاعلامي على المستوى الوطني من خلال ضمان التدريب والنصائح الاستراتيجية وتوفير المعدات السمعية والبصرية وأجهزة الكمبيوتر وعلى المستوى الجهوي عبر تنظيم دورات تدريبية مستمرة ومتنوعة.

ويتضمن البرنامج الممول من طرف الاتحاد الأوروبي بما يزيد عن 10 مليون يورو (30 مليون دينار) والمنضوي تحت إشراف المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين أكثر من 100 دورة تدريبية لفائدة عديد المشاركين من تونس العاصمة ومن المناطق الداخلية و20 دراسة حول تطوير الإعلام الوطني والمحلي.

ويتم علاوة على ذلك إصدار 20 كتاباً مع دعم استراتيجي لوسائل الإعلام العمومية والمركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين وتنظيم حلقات دراسية دورية لمناقشة قطاع الصحافة وتشجيع مشاريع المجتمع المدني ذات الصلة.

النتائج المنتظرة:

سيتمكن هذا البرنامج الذي يمثل ثمرة عمل شامل وتشاور وتنسيق مع أبرز المستفيدين من تحديد الصعوبات التي يعاني منها القطاع. مما سيساهم في حل

برنامج دعم قطاع الاعلام في تونس

ENI/2014/037-337

بحث / دراسة حول التكوين الصحفي في تونس

مشال لوروا

مارس 2018

